



نشرة إصدار بنك مسقط - صندوق أوريكس



نشرة إصدار بنك مسقط - صندوق أوريكس

ذو نهاية مفتوحة
مدير الإستثمار
دائرة الأسهم الخاصة وإدارة الأصول
بنك مسقط ش.م.ع.ع

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:
بنك مسقط - قسم إدارة الأصول
ص.ب. ١٣٤، الرمز البريدي: ١١٢، روي، سلطنة عمان
هاتف: +٩٦٨ ٢٤٧٦٨٦٢٠ / ٧٩٨٣
البريد الإلكتروني: assetmanagement@bankmuscat.com
الحافظ الأمين
بنك مسقط ش.م.ع.ع
ص.ب. ١٣٤ رمز بريدي ١١٢
روي، سلطنة عمان

يتحمل بنك مسقط (بصفته مدير الاستثمار) وأعضاء إدارة الصندوق مسؤولية توفير هذه المعلومات الأساسية ويؤكدون على أنه لم يتم حذف أي معلومات جوهرية يؤدي إغفال أي منها إلى جعل هذه النشرة مضللة. وتوجد نسخة من اتفاقية إدارة الاستثمار لدى مدير الاستثمار وهي متوفرة ومناخة للإطلاع من قبل المستثمرين. وسوف يلتزم الصندوق بجميع اللوائح والمبادئ التوجيهية الصادرة من قبل الهيئة العامة لسوق المال. لا تتحمل الهيئة العامة لسوق المال أي مسؤولية عن دقة وكفاية البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة كما أن الهيئة لن تكون مسؤولة عن أي ضرر أو خسارة تنتج بسبب الاعتماد على هذه النشرة أو استخدام أي معلومة واردة فيها من قبل أي شخص. تم إعداد هذه النشرة وفقاً للشروط المقررة من قبل الهيئة العامة لسوق المال، اعتمدت هذه النسخة العربية الرسمية لنشرة الإصدار، المترجمة إلى اللغة الانجليزية من قبل الهيئة العامة لسوق المالية بموجب القرار الإداري (٢٠٠٩ / ١) بتاريخ ٢٠٠٩ / ١ / ٢٠٠٩ م) وفقاً لتعديله من وقت لآخر.



بيان هام

يرجى من جميع المستثمرين الاطلاع على هذا البيان الهام وقراءته بعناية.

إن الهدف من نشرة الإصدار هذه هو توفير المعلومات الجوهرية التي قد تساعد المستثمرين المحتملين في اتخاذ القرار المناسب حول الاستثمار في الوحدات المطروحة للاكتتاب بموجب هذه النشرة من عدمه. والجدير بالإشارة إليه فيما يتصل بهذا الطرح هو أنه لم يتم تفويض أي شخص لتقديم أي معلومات أو الإدلاء بأي بيانات غير الأشخاص المذكورين في هذه النشرة وأنه وفي حال قيام أي شخص آخر بتقديم أي معلومات أو الإدلاء بأي بيانات، فإنه يجب عدم الاعتداد بها أو الاستناد إليها على إنها صادرة من شخص مفوض من قبل الصندوق أو مدير الإستثمار.

هذا، ويعتقد بأن هذه النشرة تشتمل على جميع البيانات والمعلومات التي تعتبر أساسية وهامة وأنها لا تشتمل على أي معلومات مضللة أو أنها قد أغفلت أو حذفت منها أي معلومات أساسية يمكن أن يؤثر حذفها أو إغفالها سلباً أو إيجاباً على قرار المستثمرين فيما يتصل بإستثمارهم في الوحدات المطروحة من خلال هذه النشرة.

يتحمل مدير الإستثمار وأعضاء إدارة الصندوق (بالتضامن والنفرد) مسؤولية توفير هذه المعلومات الأساسية وأنهم يؤكدون على أنه لم يتم إغفال أو حذف أي معلومات أساسية من هذه النشرة يمكن أن يؤدي حذفها أو إغفالها إلى جعل النشرة مضللة. وفي هذا الخصوص، يرجى العلم بأن الإستثمار في صناديق الإستثمار غير مضمون وأن قيمة الوحدات عرضة للتغير من حين لآخر وأن الأداء التاريخي ربما يتكرر وربما لا يتكرر، ولذلك يجب على جميع المستثمرين الإطلاع على هذه النشرة وقراءتها بكل عناية خاصة المعلومات والبيانات ذات الصلة بعوامل المخاطرة الموضحة بالفصل الثالث من هذه النشرة حتى يتسنى لهم إتخاذ القرار المناسب فيما يتصل بالاستثمار في الوحدات المطروحة بموجب هذه النشرة من عدمه.



المحتويات

0	مقدمة
٦	الاختصارات والتعاريف
٨	فصل ١ الصندوق
٩	فصل ٢ أهداف الاستثمار وأسلوبه والقيود المفروضة عليه
١١	فصل ٣ عوامل المخاطرة
١٣	فصل ٤ الضرائب
١٤	فصل ٥ مدير الاستثمار
١٧	فصل ٦ إدارة الصندوق
٢٢	فصل ٧ الرسوم والمصاريف
٢٣	فصل ٨ الاكتتاب في الوحدات والاسترداد
٢٥	فصل ٩ ملكية الوحدات
٢٨	فصل ١٠ حساب صافي قيمة الأصول
٣٠	فصل ١١ إطار العمل التنظيمي
٣١	فصل ١٢ الحسابات والسياسات المحاسبية
٣٣	فصل ١٣ تصفية الصندوق وحله
٣٤	فصل ١٤ سياسة التصويت بالوكالة
٣٥	مقدمو الخدمة



مقدمة

تعتبر هذه النشرة وثيقة مهمة.

يجب على المستثمر المحتمل عدم معاملة محتويات نشرة الإصدار هذه كاستشارة استثمارية أو ضريبية أو قانونية . يجب على جميع المستثمرين المحتملين إجراء تحقیقاتهم وتقييماتهم الخاصة لفرصة الاستثمار في بنك مسقط - صندوق أوريكس والتشاور مع مستشاريهم بشأن تقييم مخاطر الاستثمار ومدى ملائمتهم لظروفهم المالية والضرورية والمخاطر المشار إليها .

تم التصريح للصندوق والموافقة عليه بواسطة الهيئة العامة لسوق المال كمشروع استثمار . إن منح هذا التصريح ، لا يعني أن الهيئة العامة لسوق المال تضمن السلامة المالية للمشروع أو صحة أي بيانات أو آراء قدمت في هذا الشأن . علاوة على ذلك ، لا تتحمل الهيئة العامة لسوق المال ولا وزارة التجارة والصناعة في سلطنة عمان أي مسؤولية تجاه أي حامل وحدات عن أي خسارة تنشأ من الاعتماد على أي من المعلومات المضمنة في نشرة الإصدار هذه . وحدات الصندوق غير مدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية ولم يتم تقديم طلب لإدراج وحدات الصندوق في سوق مسقط للأوراق المالية .

أصدر هذه النشرة مدير الاستثمار ويعتبر المدير مسئولاً عن المعلومات المضمنة في هذه النشرة وحسب معرفة واعتقاد مدير الاستثمار (والذي اتخذ كل عناية معقولة لضمان أن يكون هذا هو الحال (فإن المعلومات المضمنة في نشرة الإصدار هذه تنسجم وتتماشى مع الحقائق ولم يتم حذف أي شيء من المرجح أن يؤثر على أهمية هذه المعلومات .

إن توزيع نشرة الإصدار هذه وطرح الوحدات المحددة فيها قد يكون مقيداً في بعض الدول وبناءً على ذلك فإن الأشخاص الذين تصل إليهم نشرة الإصدار هذه يجب عليهم الإلمام بهذه القيود ومراعاتها. لا تشكل نشرة الإصدار هذه ولا يجب أن تستخدم لأغراض طرح عروض أو للترويج من قبل أي شخص في أي دولة أخرى:

- يكون فيها ذلك العرض أو الترويج غير مصرح به.
- يكون فيها الشخص الذي قدم مثل ذلك العرض أو الترويج غير مؤهل أو مصرح له بذلك ، أو
- لأي شخص غير مؤهل قانونياً لقبول مثل ذلك العرض أو الترويج.

نشرة الإصدار هذه هي نشرة إصدار بنك مسقط - صندوق أوريكس طوال فترة الصندوق (مع مراعاة التعديلات التي تطرأ عليها من وقت لآخر).

تخضع نشرة الإصدار هذه إلى القوانين والإجراءات السارية حالياً في سلطنة عمان مع مراعاة التغييرات التي تطرأ على تلك القوانين والإجراءات.

يجب على الأشخاص الراغبين في حيازة هذه الوحدات معرفة ما يلي:

- المتطلبات القانونية لتملك الوحدات في أوطانهم أو أماكن إقامتهم الدائم أو الحالية.
- قيود صرف العملة، أو متطلبات الرقابة على الصرف التي قد يواجهونها عند امتلاك الوحدات أو التصرف فيها.
- ضريبة الدخل وتبعات الضرائب الأخرى التي قد تكون ذات صلة بامتلاك الوحدات أو الاحتفاظ بها أو بيعها.



التعريفات والمصطلحات

يتم تعيين المدير الإداري من قبل مجلس الإدارة	"المدير الإداري"
اليوم الذي يتم فيه تخصيص الوحدة المعنية للمستثمر وفقاً لصافي قيمة الأصول.	"يوم التخصيص"
النظام الأساسي للصندوق المعتمد بواسطة الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٢٣ / ٧ / ٢٠١٤ والمتوفر نسخة منه للاطلاع بمكتب مدير الاستثمار.	"النظام الأساسي"
يتم تعيين المدير الإداري من قبل مجلس الإدارة	"مراقبو الحسابات"
S&P Pan Arab Large Cap Index « حسب ما هو موضح في القسم (٢-٢) ».	"المؤشر المعياري"
اليوم الذي تفتح فيه البنوك التجارية وسوق مسقط للأوراق المالية أبوابها للعمل في سلطنة عمان.	"يوم العمل"
الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عمان.	"الهيئة العامة لسوق المال"
قانون الهيئة العامة لسوق المال (الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٨٠ / ٩٨ وتعديلاته).	"قانون الهيئة العامة لسوق المال"
اللوائح التنفيذية لقانون الهيئة العامة لسوق المال (الصادرة بموجب القرار الإداري رقم ١ / ٢٠٠٩)	"لوائح الهيئة العامة لسوق المال"
الريال العماني (ر.ع)	"عملة الوحدات"
بنك مسقط، عند ممارسته خدمات الحافظ الأمين وحفظ أصول وحدات الصندوق، أو أي خلف له.	"الحافظ الأمين"
الأيام التي يتم فيها الاكتتاب في الوحدات أو استردادها.	"يوم التعامل"
يومياً، بشرط أن يكون اليوم يوم عمل.	"أوقات التعامل"
يجوز توزيع أرباح لحاملي الوحدات وفق تقدير إدارة الصندوق.	"سياسة توزيعات الأرباح"
١,٨٥٪ سنوياً من صافي قيمة أصول الصندوق، وتكون مستحقة الدفع شهرياً	"الرسوم" رسوم الإدارة
٠,٠٨٪ في السنة.	رسوم المدير الإداري
٠,٠٥٪ في السنة.	رسوم الحافظ الأمين
٠,١٢٪ في السنة.	رسوم وكيل التسجيل والتحويل
حتى ٣٪ على المبلغ المستثمر به.	رسوم الاكتتاب
٠٪	رسوم استرداد الوحدات
بنك مسقط صندوق أوريكس التابع لبنك مسقط هو عبارة عن صندوق استثمار ذو نهاية مفتوحة ويديره بنك مسقط (ش.م.ع) وفقاً لقوانين سلطنة عمان.	الصندوق
دائرة إدارة الأصول لدى بنك مسقط	مدير الاستثمار
يناير إلى ٣١ ديسمبر.	"السنة المالية"
S&P GCC Composite index	المؤشر
يتم تعيين المدير الإداري من قبل مجلس الإدارة	"المستشار القانوني"
الإدارة المشكلة من الأشخاص الموضحة بياناتهم في الفصل ٦ من هذه النشرة والذين تقع على عاتقهم مسؤولية إدارة شؤون الصندوق أو أي خلف لتلك الإدارة.	"إدارة الصندوق"
الاتفاقية المبرمة بين إدارة الصندوق ومدير الاستثمار و الخاصة بإدارة الصندوق.	"اتفاقية الإدارة"



التعريفات والمصطلحات

الحد الأدنى للاكتتاب	٥٠ ريال عماني و مضاعفات ال ٥٠ ريالاً بعد الاكتتاب.
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
"صافي قيمة الأصول"	مجموع الأصول ناقص التزامات الصندوق جميعها، محسوبة حسب ما هو موضح في الفصل ١٠ من نشرة الإصدار هذه.
"صافي قيمة الأصول للوحدة"	صافي قيمة الأصول مقسمة على مجموع عدد وحدات الإصدار.
"تكرار حساب صافي قيمة الأصول"	في كل يوم تقييم.
"تاريخ حساب صافي قيمة الأصول"	يوم العمل الذي يلي يوم التقييم.
"الهدف"	الهدف الأساسي للصندوق هو تحقيق النمو طويل الأجل في رأس المال من خلال محفظة متنوعة للاستثمار. وسيتم الإستثمار في الأسهم والإستثمارات المرتبطة بالأسهم في سلطنة عمان والدول الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
«وكيل التسجيل والتحويل»	يتم تعيين الوكيل من قبل مجلس الادارة
«ر.ع»	الريال العماني، العملة القانونية لسلطنة عمان.
«القوانين»	القوانين التي تحكم عمليات إدارة الصندوق وعضويته.
«الوحدات»	الوحدات، تمثل كل وحدة من الوحدات سهما واحدا قابلا للتجزئة بالتناسب في الصندوق. يتم إصدار أجزاء من الوحدات يصل بحد أقصى إلى ثلاثة فئات عشرية بحد أقصى.
«حاملو الوحدات»	حاملو الوحدات في الصندوق.
«يوم التقييم»	كل يوم عمل.



فصل ١ - الصندوق

١-١ الصندوق

يعتبر هذا الصندوق صندوق استثمار ذي نهاية مفتوحة تم تأسيسه بموجب قوانين سلطنة عمان وقد ويمثل اتفاقاً تعاقدياً بين المستثمرين وإدارة الصندوق ومدير الاستثمار. وبموجب هذا الاتفاق، يمتلك المستثمرون الوحدات على أساس النسبة والتناسب لصافي أصول الصندوق وعلى أساس قابلية التجزئة وفقاً للشروط والأحكام المحددة في هذه النشرة. وتم طرح الصندوق في عام ١٩٩٤ كصندوق ذي نهاية مغلقة (صندوق أوريكس لحساب الاستثمار المشترك). في الأول من أكتوبر ٢٠٠٤، تم تحويل الصندوق إلى صندوق ذي نهاية مفتوحة بسيولة أسبوعية وبعد ذلك عرض الصندوق أعمال الاكتتاب/ الاسترداد بصورة يومية. الصندوق مسجل لدى الهيئة العامة لسوق المال لكنه غير مدرج في سوق مسقط للأوراق المالية. وبالنسبة لعملية الاكتتاب واسترداد الوحدات، يرجى الرجوع إلى الفصل ٨. ولا توجد قيمة اسمية لوحدات الصندوق كما أنه من الواجب التأكيد على أن هذه الوحدات غير مضمونة رأس المال.

٢-١ تأسيس الصندوق و الجهة التنظيمية التي يخضع لها

يعتبر هذا الصندوق صندوق استثمار تابع لبنك مسقط ش.م.ع. برأسمال متغير مقسم إلى وحدات بدون قيمة إسمية أساسية وفقاً لذلك فإن شؤون الصندوق تخضع لهذه النشرة والنظام الأساسي. وسيتم في جميع الأوقات تطبيق أحكام قانون سوق رأس المال و القوانين و التعليمات الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال. تنطبق على الصندوق في كافة الأوقات أحكام قانون الهيئة العامة لسوق المال بأكملها ولوائح الهيئة العامة لسوق المال والتوجيهات الأخرى الصادرة بواسطة الهيئة العامة لسوق المال.

٣-١ رأس المال

بما أن الصندوق ذو نهاية مفتوحة، لن يكون هناك حد أقصى لرأس ماله.



فصل ٢ - أهداف الاستثمار وأسلوبه والقيود المفروضة عليه

١-٢ أهداف الاستثمار

الهدف الأساسي للصندوق هو تحقيق النمو طويل الأجل في رأس المال من خلال محفظة متنوعة للاستثمار. وسيتم الاستثمار في الأسهم والاستثمارات المرتبطة بالأسهم في سلطنة عمان والدول الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

سيستثمر الصندوق ٧٥٪ على الأقل من رأس المال لتحقيق أهدافه الرئيسية. عادة ما يتم استثمار بقية أصول الصندوق الغير مستثمرة في الأسهم والأوراق المالية في أوراق الدين المضمونة قصيرة الأجل و أدوات/صناديق السوق النقدية و الايداعات البنكية؛ بما في ذلك تلك التي يديرها مدير الاستثمار.

على الصندوق الذي يرغب في الاستثمار في مجال الأوراق المالية الالتزام بالقواعد التالية:

- لايجوز لصندوق الاستثمار تملك نسبة تزيد على ١٠٪ من الأوراق المالية لأي مصدر.
- ألا تزيد استثمارات الصندوق في أوراق مالية صادرة عن مصدر واحد عن ١٠٪ من صافي قيمة أصول الصندوق و لا يسري هذا القيد على الصناديق التي تستثمر في عينة المؤشر.
- لايجوز لصندوق الاستثمار اقتراض أكثر من ١٠٪ من صافي قيمة أصوله.

يتم الاحتفاظ بأصول الصندوق بالريال العماني. و بينما لا يوجد أي نية للتحوط من مخاطر تقلبات العملة، تحتفظ إدارة الصندوق بحق توجيه مدير الإستثمار بإجراء ذلك التحوط. تتمثل السياسة العامة في الاوضاع العادية للصندوق هي إستثمار أكبر قدر ممكن في الأسهم و الأوراق المالية المرتبطة بها، لكن في الظروف الاستثنائية وبموافقة إدارة الصندوق يجوز لمدير الاستثمار حماية قيمة رأسمال الأصول من خلال بيع كامل المحفظة الاستثمارية أو حصة كبيرة منها وإستثمار العوائد المحققة من ذلك في سندات الدين و أدوات السوق النقدية و الإيداعات البنكية على أن تتم كافة تلك التصرفات بالريال العماني أو العملات العالمية الرئيسية التي يمكن تحويلها للريال العماني دون قيود.

إن أي تغيير في سياسة الاستثمار هي من واجبات و مسؤولية إدارة الصندوق. قد يتم تعديل السياسة من وقت لآخر إذا ارتأى على الأقل ثلاثة أرباع أعضاء إدارة الصندوق أن ذلك يصب في مصلحة حاملي الوحدات ويتم إبلاغ حاملي الوحدات بمثل هذا التغيير قبل التنفيذ. أي تغيير في سياسة الاستثمار يتطلب موافقة مسبقة بقرار من الجمعية العامة غير العادية لحملة الوحدات وبموافقة الهيئة العامة لسوق المال.

يتبع بنك مسقط عملية الاستثمار المنضبطة التي تحاول تحديد الشركات التي تتداول بأقل من قيمتها الفعلية على المدى الطويل والتي يتوقع أن تكون لها عوائد مجزية في المدى المتوسط. سوف يميل مدير الاستثمار إلى استخدام المعايير المالية التقليدية مثل السعر / العائدات أو السعر/ القيمة الدفترية أو التدفقات النقدية المخصومة أو عائدات توزيعات الأرباح أو المعايير الأخرى المناسبة في تقييم الأسهم.

والعنصر الآخر في عملية الاستثمار هو تحديد التطورات التي يمكن أن تغير نظرة السوق عن الشركة المستهدفة مثل التوسع و طرح منتجات جديدة و التغيير الذي يطرأ على إدارة الشركة والأداء المالي الأفضل للشركة.

٢-٢ المؤشر المعياري

تقوم إدارة الصندوق بمراجعة أداء الصندوق و أداء مدير الاستثمار على أساس مستمر بالمقارنة مع معيار أو مقياس محدد مسبقاً. وسيكون هذا المعيار S&P GCC Composite index ويجوز لإدارة الصندوق تعديل المؤشر المعياري في أي وقت إذا كان هناك إجراءً بديلاً أو مؤشراً يعكس من وجهة نظر إدارة الصندوق مقارنة أكثر ملائمة تأخذ في الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة بما في ذلك التكلفة.



٣-٢ عملية الاستثمار

يتبع مدير الاستثمار منهج التحليل التفصيلي والبحث في إدارة عمليات الصندوق. ويتبع مدير الاستثمار منهجاً منضبطاً لعملية الاستثمار يعمل على محاولة تحديد الشركات التي تتداول بأقل من قيمتها الفعلية على المدى الطويل والتي يتوقع أن تكون لها عوائد مجزية في المدى المتوسط. وسوف يميل مدير الاستثمار إلى استخدام المعايير المالية التقليدية مثل مضاعف السعر إلى العائدات أو مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية أو التدفقات النقدية المخصومة أو عائدات توزيعات الأرباح أو المعايير

الأخرى المناسبة في تقييم الأسهم. يقوم مدير الاستثمار أيضاً بتتبع التطورات التي يمكن أن تغير نظرة السوق عن الشركة المستهدفة مثل التوسع وطرح منتجات جديدة والتغيير في إدارة الشركة والأداء المالي الأفضل. واستناداً إلى نتائج عملية البحث، سيقرر مدير الاستثمار بشأن شراء أو بيع الأسهم في الصندوق. يقوم مدير الاستثمار بمراقبة الاستثمارات بشكل دائم ودؤوب.

٤-٢ قيود الاستثمار

سيحاول مدير الاستثمار إنجاز أهداف الاستثمار الخاصة بالصندوق من خلال اتباع السياسات الواردة أدناه:

- لا يجوز لصندوق الاستثمار تملك نسبة تزيد عن ١٠ ٪ من الأوراق المالية المستحقة لأي مصدر.
- باستثناء محاولة تكرار الوزن في المؤشر أو السوق، لا يقوم الصندوق باستثمار أكثر من ١٠ ٪ من أصوله في الأوراق المالية لأي شركة واحدة أو جهة واحدة مصدرة للأوراق المالية.
- لا يستثمر الصندوق في الأوراق المالية التي تحمل التزامات غير محدودة.
- لا يدخل الصندوق في استثمارات لغرض ممارسة السيطرة أو الإدارة.
- لا يقوم الصندوق بشراء أو بيع سلع أو عقود سلع أو عقارات أو مصالح في عقارات بالرغم من أن الصندوق قد يشتري ويبيع الأوراق المالية المضمونة بعقارات أو سلع وأوراق مالية لشركات تم الاستثمار فيها أو التعامل في عقارات أو سلع.
- لا يستثمر الصندوق أكثر من ١٠ ٪ من أصوله في أوراق مالية لأي شركة واحدة أو جهة واحدة مصدرة للأوراق المالية (إن القيود المذكورة لا تطبق فيما يتعلق بالمبالغ الموضوعة كودائع في بنوك).
- لا تخصص أصول الصندوق في شراء عقود الصرف الأجنبية أو العقود المالية المستقبلية أو وضع أو طلب خيارات أو في شراء أوراق مالية على الهامش إلا في سياق معاملات التحوط من الصفقات التي يتم تنفيذها نيابة عن الصندوق.
- لا تتطلب أي من هذه القيود تسجيل أي من أصول الصندوق عند خرق هذه القيود (بعد عملية الاستثمار) نتيجة حدث خارج عن سيطرة مدير الاستثمار، على أن لا يتم حيازة مزيد من الأصول ذات الصلة بواسطة الصندوق لحين الالتزام مرة أخرى بالقيود ذات الصلة.
- يجوز للصندوق الاستثمار في الشركات التابعة المملوكة بالكامل أو في الترتيبات التعاقدية التي تنطوي على مخاطر غير مباشرة للأوراق المالية عن طريق الدين أو التزام مماثل لبنك أو مؤسسة مالية متى ما رأت إدارة الصندوق أن ذلك يخدم مصالح حملة الوحدات (على سبيل المثال، عندما تمنع اللوائح المحلية الاستثمار المباشر أو إذا كان الاستثمار المباشر متوفر فقط بتكلفة تعتبرها إدارة الصندوق غير معقولة). إن قيود الاستثمار لا تطبق على أي من هذه الشركات التابعة أو مخاطر البنك أو المؤسسة المالية لكنها تطبق على الأوراق المالية التي تنطوي على مخاطر غير مباشرة.
- يجوز لمدير الاستثمار أيضاً الترتيب لقروض مؤقتة لتوفير السيولة في سياق مدفوعات استرداد قيمة الوحدات بشرط أن لا يتجاوز مبلغ القرض في أي وقت ١٠ ٪ من قيمة صافي الأصول.
- لا يقوم الصندوق بالبيع قصير الأجل لأي أوراق مالية.
- إن أي تغيير في قيود الاستثمار أو حد الاقتراض يتطلب موافقة مسبقة من الجمعية العامة غير العادية لحملة الوحدات وموافقة الهيئة العامة لسوق المال.



فصل ٣ - عوامل المخاطرة

يجب على المستثمرين النظر بعين الاعتبار والاطلاع بعناية على عوامل المخاطرة المبينة أدناه بالإضافة إلى جميع المعلومات الأخرى الواردة في هذه النشرة قبل اتخاذ قرار الاستثمار في وحدات الصندوق. كما يتعين على المستثمرين في وحدات الصندوق أخذ الحيطة والحذر بأن هنالك مخاطر أخرى مرتبطة بالاستثمار في وحدات الصندوق قد تؤثر في أداء الصندوق ويشمل ذلك - دون حصر - المخاطر الواردة المضمنة أدناه . يتعين على المستثمرين الانتباه إلى أن عوامل المخاطرة الواردة أدناه هي عوامل المخاطرة التي يتوقعها مدير الاستثمار بناءً على معرفته بالأمر والمعلومات المتاحة له في الوقت الحالي ويجب عليهم كذلك الانتباه إلى أن المخاطر الفعلية وتأثيراتها قد تختلف اختلافاً جوهرياً عن عوامل المخاطر والتأثيرات الواردة في هذه النشرة.

١-٣ مخاطر السوق

سوف يستثمر الصندوق في دول مجلس التعاون الخليجي وهو سوق ناشئ والمخاطر المتصلة بالسوق الناشئ تنطبق على هذا الصندوق . تخضع استثمارات الصندوق إلى تقلبات السوق ومخاطر ملازمة لجميع مثل هذه الاستثمارات ، وعليه ستكون أسعار الوحدات عرضة للارتفاع والانخفاض وبالتالي فإن قيمة استثمارات المستثمر يمكن أن تتعرض للانخفاض المفاجيء والكبير. و يتحمل الصندوق سداد رسومه ومصرفاته الخاص بغض النظر عن مستوى أرباحه.

٢-٣ المخاطر السياسية والاقتصادية

من الممكن أن تتأثر قيمة الوحدات وعائداتها بالمخاطر الطارئة وغير المتوقعة مثل التطورات السياسية والدبلوماسية والتغيرات في سياسات الحكومة والإجراءات الضريبية وأسعار الفائدة وإجراءات صرف وتحويل العملات والتطورات السياسية والاقتصادية الأخرى المرتبطة بالقوانين والتشريعات وبالأخص مخاطر الملكية والتأمين ومصادرة الأصول والتعديلات التشريعية المرتبطة بنسب الملكية الأجنبية.

كيفية التخفيف من آثار المخاطر السياسية والاقتصادية :

تعتبر المخاطر السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي منخفضة نسبياً مقارنة بغيرها من الدول في منطقة الشرق الأوسط، ومع ذلك، فإن العوامل السياسية والاقتصادية تعتبر عوامل المخاطرة التي لا يمكن استبعادها استبعاداً تاماً.

٣-٣ مخاطر تسهيل الاستثمارات

على المستثمرين ملاحظة أن الأسواق الناشئة - بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي- ذات سيولة أقل وأكثر تقلباً من أسواق الأسهم العالمية الرائدة وقد يؤدي ذلك إلى تقلبات في صافي قيمة الأصول.

٤-٣ الممارسات المحاسبية

الممارسات المحاسبية في الجهات التي يستثمر الصندوق فيها قد لا تكون متطابقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من جميع الجوانب الجوهرية. كما أن متطلبات التدقيق ومعايير في هذه الدول قد تختلف من تلك المتطلبات و المعايير المقبولة عموماً في أسواق المال العالمية. و تبعاً لذلك، ستكون هناك صعوبة في أغلب الأحوال في الحصول على المعلومات ذات الصلة بالشركات المدرجة بسوق الأسهم بالمستوى نفسه الذي تكون فيه متوفرة للمستثمرين في أسواق المال العالمية.

٥-٣ المخاطر القانونية

تخضع القوانين واللوائح التي يخضع لها الصندوق إلى التغيير.

٦-٣ مخاطر الضرائب

الصندوق معفي من الضرائب حسب اللوائح السائدة المطبقة في سلطنة عمان، لكنه قد يخضع إلى ضرائب محلية بالحد الذي يحقق فيه الصندوق دخل من دول أخرى. قانون الضريبة والممارسة في الدولة التي قد يستثمر فيها الصندوق غير محدد بوضوح كما هو الحال في الدول الغربية. وعليه، فمن المحتمل أن يتغير التفسير الحالي للقانون أو فهم الممارسة أو أن يتغير القانون بأثر رجعي. وعليه، من المحتمل أن يخضع الصندوق للضريبة في الدول التي قد يستثمر فيها الصندوق والتي لا يمكن توقعها إما في تاريخ هذه الوثيقة أو عند الاستثمار في الوحدات أو تقييمها أو بيعها.



٧-٣ الصرف و مخاطر العملة

يتوقع أن يستثمر الصندوق بشكل أساسي في الأوراق المالية المقومة بعملات دول مجلس التعاون الخليجي. كما يمكن أيضاً للتغيرات في لوائح الرقابة على النقد الأجنبي والسياسات الاقتصادية أو النقدية أن تؤثر على صافي قيمة الأصول. لا تهدف إدارة الصندوق إلى التعرض إلى مخاطر الصرف الأجنبي. وطبقاً لذلك، يتحمل المستثمرون مخاطر أي حركات عكسية في العملات المحلية / معدل الصرف الأجنبي.

٨-٣ الاقتراض

تتمتع إدارة الصندوق بصلاحيّة الاقتراض حتى ما نسبته ١٠ ٪ من صافي قيمة الأصول بالنيابة عن الصندوق. وإن استخدام الاقتراض قد يزيد من مخاطر الاستثمار. ولكن في معظم الأحوال تكون الاقتراضات لغرض توفير السيولة للإيفاء بطلبات الاسترداد.

٩-٣ مخاطر التركيز

قد تتركز استثمارات الصندوق في سهم واحد أو قطاع واحد أو دولة واحدة.

١٠-٣ مخاطر أخرى

لا تتضمن قائمة عوامل المخاطرة المذكورة أعلاه المخاطر المرتبطة بالاستثمار في الصندوق جميعها، وبالتالي يجب على المستثمرين الأخذ بعين الاعتبار أن الاستثمار في الصندوق استثمار ذو طبيعة طويلة المدى. ولذلك، يجب على المستثمرين المحتملين الحصول على الاستشارة والنصح اللازمين من مستشاريهم الخاصين قبل اتخاذ قرار الاكتتاب في وحدات الصندوق.



فصل ٤ - الضرائب

٤-١ الوضع الضريبي للصندوق

وفقاً لأحكام المرسوم السلطاني رقم ٢٨ / ٢٠٠٩ م (وتعديلاته)، تكون إيرادات الصناديق التي يتم تأسيسها كحسابات استثمار مشترك ويتم تسجيلها لدى الهيئة العامة لسوق المال معفية من ضريبة الدخل. ولذلك، يكون الدخل المحقق من قبل الصندوق معفي من الضريبة في سلطنة عمان (إلا أن الصندوق قد يكون عرضة للضريبة المحلية للمدى الذي يحقق فيه الصندوق الدخل من استثماراته في دول أخرى).

٤-٢ الضريبة على حملة الوحدات

لا تخضع الأرباح النقدية التي يوزعها الصندوق على حملة الوحدات أو عائدات استرداد أي وحدة من وحدات الصندوق للضريبة في سلطنة عمان. ومع ذلك، ربما يخضع حملة الوحدات للضريبة إذا كانوا خاضعين للضريبة في أي بلد من البلدان الأخرى التي يستثمر فيها الصندوق. يتعين على المستثمرين المحتملين الحصول على الاستشارة المهنية من مستشاريهم الخاصين بشأن التبعات الضريبية المحتملة جراء الاكتتاب في الوحدات أو شرائها أو تحويلها أو استردادها بموجب قوانين أوطانهم أو أقامتهم أو سكانهم أو مكان تأسيس الصندوق.



فصل ٥ - مدير الاستثمار

١-٥ مدير الاستثمار

يتولى مدير الاستثمار مسؤولية إدارة الشؤون اليومية لمحفظة الصندوق بالإضافة إلى مسؤولية إدارة أصول الصندوق وفقاً للقوانين والمبادئ المنصوص عليها في نشرة الإصدار والنظام الأساسي وشروط اتفاقية إدارة الاستثمار وأحكامها.

إدارة الأصول والأسهم الخاصة من بنك مسقط هي واحدة من أكبر مديري الاستثمار في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ورائدة في سلطنة عمان. يدير بنك مسقط للأسهم الخاصة وإدارة الأصول مجموعة واسعة من منتجات حقوق الملكية والدخل الثابت ، بما في ذلك الصناديق المشتركة ، والمحافظ التقديرية ، والمنتجات المهيكلة ، وصناديق الملكية الخاصة والعقارات.

على مدى السنوات العديدة الماضية ، أنشأ البنك شراكات مربحة عبر قاعدة مستثمرين واسعة تشمل صناديق التقاعد المحلية والدولية ، وصناديق الأموال ، والمكاتب العائلية ، والأفراد ذوي الملاحة المالية العالية ، والشركات وغيرها من الكيانات. تشكل الأصول المؤسسية ٩٠٪ من إجمالي الأصول المدارة.

الجدول التالي يبين بعض المنتجات التي يتولى مدير الاستثمار إدارتها في الوقت الراهن:

الصندوق	السنة	وصف موجز للصندوق
بنك مسقط صندوق اوريكس	١٩٩٣م	صندوق يستثمر في الأسهم المدرجة في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا
بنك مسقط صندوق مسقط	١٩٩٥م	صندوق يستثمر في الأسهم المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية ويخضع لقوانين الهيئة العامة لسوق المال.
صندوق بنك مسقط للأسهم الخاصة (الثاني)	٢٠٠٦م	صندوق يستثمر في صناديق الأسهم الخاصة.
صندوق عمان للمشاريع السياحية المتكاملة	٢٠٠٧م	صندوق بقيمة ٢٥٩ مليون دولار أمريكي، تم تنظيمه ووضعه في عام ٢٠٠٧. OITPF هو أكبر صندوق عقاري عماني مع ولاية للاستثمار في المقام الأول في تطوير المشاريع السياحية المتكاملة في سلطنة عمان.
صندوق بنك مسقط الهند	٢٠٠٩م	صندوق يستثمر في أسهم الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية في جمهورية الهند ويخضع لقوانين لجنة الخدمات المالية (أف اس سي) موريشس.
صندوق التوازن الاستثماري	٢٠٠٩م	صندوق يستثمر في الأسهم المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية من أجل إحداث استقرار في الأسعار بهدف تشجيع المستثمرين ودعم ثقتهم في السوق. و يخضع الصندوق إلى قوانين الهيئة العامة لسوق المال.
صندوق عمان للدخل الثابت	٢٠١٠م	لصندوق هو الأكبر والأول من نوعه في سلطنة عمان يقدم تمويل ثانوي للشركات المستثمر فيها. مع استحقاق ٧ سنوات ودجم ٢٧٣ مليون دولار أمريكي ، OMFI هو صندوق مغلق مغلق مدرج في السوق الثالث من سوق مسقط للأوراق المالية
صندوق بنك مسقط للسيولة النقدية	٢٠١٣م	صندوق يستثمر في أدوات السيولة النقدية والودائع
صندوق بنك مسقط للدخل العقاري الخليجي	٢٠١٤م	الاستثمار في الاصول العقارية المدرة للدخل بشكل اساسي في دول مجلس التعاون الخليجي
صندوق ازدهار	٢٠١٥م	الاستثمار في الاصول العقارية المدرة للدخل بشكل اساسي في دول مجلس التعاون الخليجي



حاز بنك مسقط على العديد من الجوائز في مجال إدارة الصناديق. بعض الجوائز الأخيرة موضحة أدناه:

- الفائز بجائزة لير لأفضل صندوق خليجي في الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩
- جائزة مدير الأصول العمانية للعام ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٣ و ٢٠١٥ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ من MENA FM.
- أفضل مدير أصول - عمان في الأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٣ و ٢٠١٥ من EMEA Finance.
- الحائز على جائزة أفضل مدير أصول في عمان ٢٠١١ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ و ٢٠١٨ من قبل Global Investor.
- الفائز بجائزة أفضل صندوق أسهم في دول مجلس التعاون الخليجي بأقل من ٣٠ مليون دولار أمريكي من MENA FM في ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٨.

إن مميزات دائرة إدارة الأصول وقوتها ببنك مسقط تتمثل في الآتي:

فريق ذو خبرة:

يعتبر الفريق العامل لدى مدير الاستثمار من أكثر الفرق التي تتمتع بالخبرات في المنطقة. ويعتبر أعضاء فريق مدير الاستثمار خبراء استثمار محنكين.

الأداء المتميز:

إدارة الصناديق والمحافظة منذ ١٩٩٣ ، بنك مسقط هو أكبر مدير صندوق في عمان. للمحافظ والصناديق المدارة بواسطة مدير الاستثمار بنك مسقط مع تقلبات أقل من السوق.

عمليات الاستثمار المنضبطة والصارمة:

يتم اتخاذ قرارات الاستثمار بخليل من البحوث الأساسية الشاملة والتحليل الفني. وتم تصميم كل منتج استثماري خصيصاً ليتناسب مع حاجة العميل.

الرقابة التشغيلية القوية:

لديه مكتب خللي مستقل للتشغيل لضمان ضوابط محكمة في التشغيل. تشمل أبرز السمات المميزة لعمليات التشغيل لدى مدير الاستثمار على الفصل الواضح في محافظ العملاء وتوفير أفضل النظم المتاحة في مجال تقنية المعلومات والالتزام الصارم بالقوانين التنظيمية والمبادئ المحاسبية.

شهادة ISO ٩٠٠١:

الامتثال الصارم للمبادئ التوجيهية التنظيمية والمحاسبية ولقد أتاح التوجيه القوي للعمليات لبنك مسقط الحصول على شهادة ISO ٩٠٠١ لجميع عمليات إدارة الأصول.

٢٠٥ دور مدير الاستثمار

يتولى مدير الاستثمار مسؤولية البحث عن الفرص الاستثمارية وإبرام صفقات تكون متسقة مع الأهداف والمبادئ التوجيهية للاستثمار الخاصة بالصندوق. بعد الدخول في أي استثمار، يكون مدير الاستثمار مسؤولاً عن مراقبة ذلك الاستثمار إلى حين تصفيته والخروج منه. وتحديدًا وبشي من التفصيل، يكون مدير الاستثمار مسؤولاً عن مراقبة هيكلية المحفظة وأداء الاستثمار والالتزام بتخصيص الأصول.

يقوم مدير الاستثمار بإدارة الصندوق تمشياً مع نشرة الإصدار و النظام الأساسي وأية قوانين أو لوائح سارية حالياً.

يقوم مدير الاستثمار بإدارة محفظة الصندوق وفق المصالح التي تحقق أهداف الاستثمار حسب ما هو منصوص عليه في النظام الأساسي واتخاذ جميع قرارات الاستثمار والقرارات الأخرى بما يحقق أفضل مصالح الصندوق والمستثمرين.

كما يقوم مدير الاستثمار أيضاً بتوفير السيولة الكافية للصندوق للوفاء بأية التزامات والحماية من مخاطر الاستثمار غير ضرورية.

يجب على مدير الاستثمار القيام بما يلي:

- اتخاذ القرارات اليومية والقيام بغيرها من الأفعال التي يراها مناسبة فيما يتصل بشؤون الصندوق وإدارة استثماراته.
- مراجعة سياسات وأهداف الصندوق وتقديم المقترحات من حين لآخر إلى إدارة الصندوق، على سبيل المثال تقديم المقترحات المتعلقة بالتعديلات التي يراها مناسبة لمصلحة الصندوق وحملة الوحدات.
- التأكد من أن محفظة الصندوق ملتزمة بالمبادئ التوجيهية للاستثمار.
- موافاة إدارة الصندوق بجميع المعلومات والتوضيحات والاستشارات الأخرى التي قد تطلبها بشأن الصندوق واستثماراته.



- الاحتفاظ بتقارير مكتوبة عن تكوين محفظة الصندوق بالکیفیه التي تطلبها إدارة الصندوق بصورة معقولة .
- الاحتفاظ بسجلات سليمة عن جميع الأعمال التي يقوم بها وتلك التي يقوم بها نيابة عن الصندوق بشأن توفير خدمات إدارة الاستثمار.
- إعداد أو المساعدة في إعداد جميع التقارير اللازمة عن الاستثمار والبيانات والتعاميم والإعلانات والكتيبات وغيرها من المنشورات التي توضح أو تشير إلى الصندوق.
- عدم تعريض الصندوق إلى أية مخاطر استثمارية غير ضرورية.
- توفير السيولة الكافية للصندوق للوفاء بأية التزامات قد تترتب عليه.
- أن يكون لديه نظام محاسبي لتبويب التعاملات بمحفظة الصندوق ومراقبتها وفحصها جميعها والتي تم إدخالها إلى النظام وتسويتها مع الحسابات النقدية والأوراق المالية المفتوحة باسم الصندوق لدى الحافظ الأمين.
- تسجيل عمليات الشراء والبيع جميعها التي تمت لصالح الصندوق بشكل دقيق ووفقا لتسلسلها الزمني وتوقيتها.



فصل ٦ - إدارة الصندوق

١-٦ إدارة الصندوق

تتولى إدارة الصندوق مسؤولية إدارة أصول الصندوق ولها أن تفوض مدير الاستثمار باتخاذ القرارات الاستثمارية اليومية مع مراعاة الشروط والأحكام المنصوص عليها في اتفاقية إدارة الاستثمار . تتولى إدارة الصندوق مسؤولية وضع إستراتيجية الاستثمار والمبادئ التوجيهية للصندوق وتقوم كذلك بمراجعة الأنشطة التي يقوم بها مدير الاستثمار بشكل مستمر . يعمل مدير الاستثمار على إدارة أصول الصندوق بالاستثمار والتداول في الأوراق المالية بالنيابة عن الصندوق ووفق توجيهات إدارة الصندوق والنظم والمبادئ المنصوص عليها في نشرة الإصدار . لا يحق لأي طرف آخر التدخل في إدارة شؤون الصندوق فيما يتصل بأي قرار يتم إتخاذ بهذا الخصوص شريطة أن يكون هذا القرار قد تم إتخاذه وفقاً للشروط والأحكام الواردة في نشرة الإصدار.

تتألف إدارة الصندوق من أعضاء يصل عددهم إلى (٥) خمسة أعضاء يتم انتخابهم من قبل الجمعية العامة لحملة الوحدات وفقاً للأحكام المنصوص عليها في النظام الأساسي. يكون أعضاء إدارة الصندوق مسؤولين أمام حملة الوحدات والهيئة العامة لسوق المال فيما يتصل بالمراقبة والإشراف على مدير الاستثمار ومقدمي الخدمات الآخرين وعلى سلامة مصلحة الصندوق وحملة الوحدات والمحافظة عليها وفقاً لأحكام القانون.

٢-٦ إدارة الصندوق

أعضاء إدارة الصندوق هم المذكورين أدناه (ملاحظة أنه لا يوجد بينهم من يمثل أي شركة و انهم يمثلون صفتهم الفردية):

الفاضل / سليمان محمد اليحيائي - الرئيس

يشغل الفاضل سليمان بن محمد بن حامد اليحيائي منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك مسقط منذ يونيو ٢٠١١. يحمل السيد اليحيائي شهادة في إدارة الأصول - جامعة لوزان - سويسرا (٢٠٠٢)، وشهادة ماجستير في إدارة الأعمال - معهد الإدارة المالية - جامعة ويلز، المملكة المتحدة (٢٠٠٠)، وشهادة في الأزمات المالية - جامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٩). هو مستشار استثماري في شؤون البلاط السلطاني، ورئيس مجلس إدارة شركة عمان للكلورين ، وشركة المدينة العقارية ، وشركة المدينة العقارية ، ومدير شركة فالكون للتأمين ، ورئيس مجلس إدارة صندوق عمان للدخل الثابت ورئيس مجلس إدارة صندوق المشاريع السياحية المتكاملة.

الفاضل / عبد الرزاق علي عيسى - عضو

الفاضل / عبد الرزاق علي عيسى - الرئيس التنفيذي لبنك مسقط (ش.م.ع.) - تلقى تعليمه في سلطنة عمان وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ويلز، ولقد حضر دورات مهنية مختلفة تتضمن برنامج تطوير الإدارة في جامعة هارفارد، خريج إدارة الأعمال في بوسطن ، الولايات المتحدة الأمريكية. ويتمتع بخبرة بنكية أكثر من ٣٠ عام بدأت مع بنك جريندليز في سلطنة عمان عام ١٩٦٩. و في عام ١٩٨٢، التحق ببنك عمان أوفرسيز التجاري (الإسم الحالي بنك مسقط ش.م.ع.ع.).

الشيخ/ خالد محمد ال حمودة_ عضو

يشغل الشيخ خالد حاليًا منصب مساعد الرئيس التنفيذي في ديوان البلاط السلطاني - صندوق المعاشات التقاعدية، ويقود قسم الاستثمار الذي يدير الاستثمارات متعددة الأصول في الأسواق المالية العالمية. وقد خدم ديوان البلاط السلطاني في مختلف القدرات ولديه خبرة تراكمت في مجال الإدارة التشغيلية، والإدارة، وتنفيذ المشاريع جنباً إلى جنب مع إدارة الاستثمارات. كما أنه يلعب دوراً لا يتجزأ في لجنة الاستثمار في صندوق المعاشات التقاعدية. قبل أن يُدير عمله في ديوان البلاط السلطاني، كان لديه فترة قصيرة في وزارة النفط والغاز. وقد كان عضواً في مجلس إدارة عدد من الشركات والمؤسسات المالية ذات السمعة الطيبة في القطاعين العام والخاص في سلطنة عمان ومنطقة الخليج العربي. وهو رئيس مجلس إدارة شركة الإسكان الوطني للإسكان الجماعي وشركة تاجير المالية . كما يشغل أيضاً رتبة رفيعة مجلس إدارة شركة «سمبكورب صلالة» للطاقة والمياه «ساوج» وشركة مسقط للغازات «ساوغ». كما يشغل حالياً منصب عضو مجلس إدارة صندوق البنك الوطني العماني لدول مجلس التعاون الخليجي، الذي يديره البنك الوطني العماني. وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة سترانكلايد، المملكة المتحدة، وبكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة كوفنتري، المملكة المتحدة.



الفاضل خليفة بن عبدالله الحاتمي - عضو

الفاضل خليفة بن عبدالله الحاتمي هو الرئيس التنفيذي لبنك مسقط - فرع الرياض ، قبل ذلك كان الرئيس التنفيذي لشركة مسقط المالية (المملكة العربية السعودية). يتمتع خليفة بخبرة تزيد عن ١٦ عامًا في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول والصناعة المصرفية ، وكان رئيسًا لجميع صناديق مسقط المالية الخمسة. يشغل حاليًا منصب عضو مجلس إدارة شركة مسقط المالية. أكمل السيد خليفة درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) في عام ٢٠١٠ وماجستير التمويل في عام ٢٠١٦ من جامعة ستراثكلايد. وهو حاصل على بكالوريوس المالية من جامعة السلطان قابوس.

فترة عضوية الأعضاء لا تتجاوز ٥ سنوات من تاريخ التعيين.

١-٦ مكافآت الأعضاء

يستحق كل عضو من أعضاء إدارة الصندوق أتعاب لا تتجاوز ٨,٠٠٠ ريال عماني في السنة وحتى ١٠,٠٠٠ للرئيس مجلس الإدارة مع تعويض المصاريف المعقولة المتكبدة على نحو معقول بواسطتهم في تنفيذ واجباتهم.

٢-٦ قوانين إدارة الصندوق

تقوم إدارة الصندوق بتسيير أعمالها في جميع الأحوال وفقاً للقوانين السارية بسلطنة عمان وللقوانين التالية:

أ) عدد أعضاء إدارة الصندوق

عدد أعضاء إدارة الصندوق (الأعضاء) (٥) خمسة بما في ذلك الرئيس ونائب الرئيس.

ب) سلطات إدارة الصندوق وواجباتها

- تقييم أداء الاستثمار بالصندوق مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاستثمارية للصندوق.
- ضمان التزام الصندوق بالأحكام المنصوص عليها في نشرة الإصدار والنظام الأساسي والمتطلبات القانونية.
- تقييم أداء مدير الاستثمار ومقدمي الخدمات الآخرين.
- ضمان كفاية النظم المعمول بها لدى الصندوق لضمان سلامة وحماية الأصول وكذلك التأكد من وضع الضوابط المحاسبية المناسبة.
- التأكد من أن النظم والضوابط التي يعتمد عليها مدير الاستثمار في إدارة الصندوق كافية لضمان الامتثال لتحقيق مصلحة الصندوق والمستثمرين فيه.
- تفادي حدوث تضارب في المصالح والتأكد من وجود التدابير الكافية للتصدي لأي تضارب في المصالح وحل مثل ذلك التضارب بما يخدم المصلحة المثلى والمستثمرين فيه.
- ضمان الفصل في المهام عندما تعمل شركة واحدة كمقدم خدمات لتزويد الصندوق بأكثر من خدمة واحدة مع مراعاة أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال في هذا الشأن.
- الموافقة على الصفقات التي يجريها الصندوق مع الأطراف ذات العلاقة والإفصاح عن تلك الصفقات.
- الموافقة على التقرير السنوي والبيانات المالية والمعلومات الأخرى التي يجب الإفصاح عنها للجمهور والمستثمرين لضمان أن الإفصاحات تتم على نحو عادل وشفاف وغير مفضل وفي الوقت المناسب.
- تعيين وإنهاء خدمات مقدمي الخدمات وتحديد أتعابهم.
- اتخاذ القرارات الخاصة بتوزيع الأرباح النقدية على المستثمرين.

ج) إجراءات اجتماعات إدارة الصندوق

- يجب أن لا يقل عدد الأعضاء الحاضرين عن ثلثي أعضاء إدارة الصندوق.
- يجب أن لا يشارك العضو في المناقشات و / أو التصويت في المسائل التي يكون له أو لزوجته أو لأحد أقربائه حتى الدرجة الثانية مصلحة فيها.
- يجب أن تنال القرارات المتخذة دعم غالبية أعضاء إدارة الصندوق الحاضرين وموافقتهم.



- يجب تسجيل اعتراض العضو الذي يرفض القرار في محضر اجتماع إدارة الصندوق.
- يجب أن يجتمع أعضاء إدارة الصندوق أربع مرات في السنة كحد أدنى شريطة أن لا تتجاوز المدة التي تفصل بين كل اجتماعين متتاليين أربعة أشهر.

هـ) تعيين أعضاء إدارة الصندوق

تمتد ولاية كل عضو من أعضاء إدارة الصندوق إلى أن يتم إخلاء مركزه، وإذا أصبح منصب العضو شاغراً قبل موعد انتهاء مدة عضويته يجوز للأعضاء الآخرين اختيار عضو ليحل محل ذلك العضو حتى انتهاء مدة عضويته. أي تعيين بهذا الشكل يتطلب الموافقة الجماعية لأعضاء إدارة الصندوق.

و) الأعضاء المفوضين

يجوز لأي عضو من أعضاء إدارة الصندوق، شريطة تقديم إشعار مكتوب يسلمه شخصياً لإدارة الصندوق، تفويض أي عضو من أعضاء إدارة الصندوق لينوب عنه في حضور اجتماعات إدارة الصندوق التي لا يحضرها هو شخصياً والتصويت نيابة عنه وأداء الواجبات والمهام الموكلة إليه وممارسة الحقوق جميعها كما لو كان ذلك العضو حاضراً بصفة شخصية ويجوز أن يكون ذلك التفويض عاماً أو محدداً لعمل محدد. ولا يجوز لأي عضو يتم تفويضه بهذه الكيفية أن ينوب عن أكثر من عضو واحد من أعضاء الإدارة في نفس الاجتماع.

ز) مؤهلات الأعضاء

- أن يكون حسن السيرة والسلوك والسمعة.
- يجب أن لا يكون قد صدر ضده حكم نهائي بالسجن في جناية أو يعقوبة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال أو في قانون الشركات التجارية أو في قانون التجارة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
- ألا يكون قد صدر ضده حكم بإشهار إفلاسه.

ح) خلو منصب العضو

يكون منصب عضو إدارة الصندوق شاغراً في الحالات التالية:

- إذا استقال العضو من منصبه بموجب إشعار كتابي يفيد الاستقالة يحمل توقيعه.
- الغياب (إذا لم يكن هذا الغياب بموجب ترتيبات مع إدارة الصندوق لأموال تخص الصندوق) عن اجتماعات إدارة الصندوق لفترة اثني عشر شهراً متتالية.
- إذا أصبح العضو مختلاً عقلياً أو غير قادر على أداء واجباته ومهامه.
- إذا أصبح العضو مفلساً و قام بتأجيل تسوية التزاماته المالية أو دخل في تسوية مع دائنيه.
- إذا صدر قرار من الجمعية العامة بإقالته.
- إذا أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال قراراً قضى بإقالة العضو.

٣-٦ الحافظ الأمين

الحافظ الأمين لبنك مسقط صندوق أوريكس هو بنك مسقط. تشمل واجبات الحافظ الأمين على ما يأتي:

- حفظ واتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ الأوراق المالية والاستثمارات والأدوات المالية والأصول الأخرى الخاصة بالصندوق في مكان آمن.
- حفظ الأدوات لحاملها في ذلك الشكل وتسجيل الأدوات الأخرى في اسم الحافظ الأمين أو أي شخص آخر يعينه الحافظ الأمين.
- حفظ الأوراق المالية التي لم تسدد بالكامل مع مراعاة الشروط التي يراها الحافظ الأمين معقولة وفقاً للممارسات المحلية المعمول بها.
- شراء أو الاكتتاب في أي نوع من أنواع الأوراق المالية أو الودائع وفقاً لتوجيهات مدير الاستثمار.
- بيع أو التصرف في أصول الصندوق والتعامل في عائداتها شريطة أن يتم إنجاز كل حالة وفقاً لتوجيهات مدير الاستثمار.



- الدخول في أي اتفاقية أو أداة نيابة عن الصندوق فيما يتعلق بأي ورقة مالية أو استثمار آخر للصندوق حسب كل حالة وفقاً لتعليمات مدير الاستثمار.
- تسليم شهادات الملكية وأي أدوات أخرى ذات علاقة بالأصول لمدير الاستثمار أو وفقاً لتوجيهات مدير الاستثمار.
- إبلاغ مدير الاستثمار بكافة الترتيبات اللازمة اتخاذها فيما يتعلق بكل أصل من أصول الصندوق إذا كانت الأوراق المالية التي تمت حيازتها أو تم امتلاكها بواسطة الصندوق قد تم تسجيلها باسم الحافظ الأمين أو أي شخص آخر معين من قبله (ما لم يكن خلاف ذلك).

وفي سبيل أداء الواجبات المذكورة أعلاه، يجب على الحافظ الأمين القيام بما يأتي:

- الاحتفاظ بحسابات منفصلة باسم الصندوق. ولتجنب أي شكوك، سيحتفظ الحافظ الأمين نيابة عن الصندوق بالحسابات النقدية التي تودع فيها الإيرادات و الأرباح المحققة من أصول الصندوق.
- الاحتفاظ بسجلات تبين حسابات حفظ الأصول التي يحتفظ بها مدير الاستثمار نيابة عن الصندوق.
- الاحتفاظ بجميع أصول الصندوق (إن وجدت) بشكل منفصل عن الأصول التي يحتفظ بها الحافظ الأمين في حسابه الخاص والأموال الأخرى وعملائه الآخرين.
- يجوز للحافظ الأمين اتخاذ الخطوات التي يعتبرها مناسبة التي تمكنه من تقديم خدمات الحافظ الأمين المطلوبة فيما يتعلق بالصندوق كما يجوز له بموجب الموافقة المسبقة لإدارة الصندوق تعيين طرف ثالث أو أكثر كحافظ أمين فرعي.
- سوف يتم تعيين الحافظ الأمين الفرعي ليكون مسؤولاً فقط لحماية الأصول إذا اقتضت إدارة الصندوق بأن الحافظ الأمين الفرعي يتمتع بالخبرة الملائمة لأداء هذا الدور.

٤-٦ وكيل التسجيل و التحويل

شركة كارفي كمبيوتر شير المحدودة تعمل كوكيل تسجيل وتحويل للصندوق . شركة كارفي أكبر موفر خدمات مالية في الهند وتعمل في مجال تقديم خدمات وكالة التسجيل والتحويل لجميع صناديق الاستثمار الرائدة في الهند والتي يقدر عدد الأصول تحت إدارتها بترتيبات مماثلة بحوالي ٤٥ مليار دولار أمريكي. تقوم شركة كارفي حالياً بإجراء ٥٠,٠٠٠ معاملة في المتوسط في اليوم مستعينة بتقنياتها الحديثة.

تشتمل واجبات وكيل التسجيل والتحويل على ما يلي:

- الاحتفاظ بالبيانات اللازمة عن الصفقات التجارية وغير التجارية التي تخص المستثمرين في للصندوق.
- احتساب ودفع رسوم الخصم.
- إصدار واسترداد ونقل وتحويل الوحدات.
- احتساب توزيعات الأرباح.
- الاحتفاظ بقاعدة بيانات المستثمرين.
- إصدار وتوزيع التقارير.
- مطابقة المبالغ النقدية والوحدات.
- إصدار كشف الحسابات.
- تنفيذ المدفوعات.
- متابعة شكاوى وإستفسارات العملاء والرد عليها.
- أي خدمات أخرى ذات صلة.



٥-٦ المدير الإداري

المدير الإداري للصندوق هو بنك مسقط ش م ع. وتشتمل واجبات المدير الإداري وفقاً لاتفاقية الإدارة على ما يأتي:

- حساب صافي قيمة الأصول بما في ذلك حساب إيرادات الصندوق والمصروفات التي يتكبدها الصندوق.
- إعداد الحسابات
- الاحتفاظ بالدفاتر وحفظ السجلات المالية للصندوق.
- دفع مصروفات الصندوق
- استلام الإيرادات
- دفع التسويات
- تقييم الأوراق المالية
- دفع أنصبة الأرباح والتوزيعات
- مراقبة حل وتصفية الصندوق
- أي أنشطة أخرى ذات صلة.

يجوز للمدير الإداري اتخاذ مثل هذه الخطوات، حسبما يراها مناسباً، لتمكينه من تقديم الخدمات الإدارية المطلوبة ذات الصلة بإدارة للصندوق كما يجوز له، شريطة الحصول على موافقة مسبقة من إدارة الصندوق، تعيين طرف ثالث أو أكثر كمدير إداري فرعي شريطة أن يكون مرخصاً له من قبل الهيئة العامة لسوق المال لممارسة مثل هذا النشاط.

ويجوز تعيين مدير إداري فرعي فقط إذا توصلت إدارة الصندوق إلى قناعة بأن المدير الإداري الفرعي المقترح يتمتع بالخبرات المناسبة والكفاءة اللازمة لأداء هذا الدور.

٦-٦ مراقبو الحسابات

مراقبو حسابات الصندوق هو Deloitte & Touche (M.E.) & Co. LLC وعنوانه مبنى منارة القرم في منطقة القرم، ص ب ٢٥٨، الرمز البريدي ١١٢ روي، سلطنة عمان. ويجدر بالإشارة إلى أن مراقبي حسابات الصندوق معتمدين من قبل الهيئة. وسوف تقوم إدارة الصندوق بتعيين المدقق الخارجي من ضمن شركات التدقيق المعتمدة من قبل الهيئة. لن يتم تعيين المدقق الخارجي مدققاً على مدير الاستثمار كما أن تعيينه لفترة سنة واحدة على أن لا تزيد على أربع سنوات متصلة. ويستثنى من ذلك في حالة انقضاء سنتين على آخر تعيين.

للمدقق الخارجي الحق في الاطلاع على حسابات الصندوق ومستنداته، كما له الحق في طلب أي مستند لإثبات الأصول و الخصوم و إرسال تقريره إلى إدارة الصندوق.

٧-٦ البنوك

بنك مسقط هو البنك الرئيسي للصندوق ويجوز للصندوق فتح حسابات مصرفية لدى بنوك أخرى مع مراعاة موافقة إدارة الصندوق.

٨-٦ الموزع

يقوم مدير الاستثمار بتسويق الصندوق في الوقت الراهن. و قد يقوم مدير الاستثمار بتعيين موزعين للصندوق في خارج السلطنة وخارجها وفقاً لشروط يتم الاتفاق عليها ما بين مدير الاستثمار والموزع. ولن يكون هناك أي رسوم إضافية يقوم الصندوق بدفعها للموزع.



فصل ٧ - الرسوم

١-٧ رسوم مدير الاستثمار

يستحق مدير الاستثمار رسوم إدارة سنوية مقدارها ١,٨٥ ٪ من صافي قيمة أصول الصندوق. ويتم احتساب الرسوم ودفعها شهرياً بناءً على صافي قيمة أصول الصندوق في كل يوم تقييم خلال الشهر.

٢-٧ الحافظ الأمين

يدفع الصندوق رسوم الحافظ الأمين بإجمالي نسبة ٠,٠٥ ٪ في السنة من صافي قيمة أصول الصندوق. ويتم احتساب الرسوم ودفعها شهرياً بناءً على صافي قيمة أصول الصندوق في كل يوم تقييم خلال الشهر.

٣-٧ المدير الإداري

يدفع الصندوق رسوم المدير الإداري بإجمالي نسبة ٠,٠٨ ٪ في السنة من صافي قيمة أصول الصندوق. ويتم احتساب الرسوم ودفعها شهرياً بناءً على صافي قيمة أصول الصندوق في كل يوم تقييم خلال الشهر.

٤-٧ وكيل التسجيل والتحويل

يدفع الصندوق رسوم وكيل التسجيل والتحويل بإجمالي نسبة ٠,١٢ ٪ في السنة من صافي قيمة أصول الصندوق. ويتم احتساب الرسوم ودفعها شهرياً بناءً على صافي قيمة أصول الصندوق في كل يوم تقييم خلال الشهر.

٥-٧ المصاريف الأخرى

بالإضافة إلى الرسوم المذكورة أعلاه، سيتكبد الصندوق المصروفات الجارية الآتية :

تقدر رسوم إدارة الصندوق سنوياً بحوالي ٤٢,٠٠٠ ريال عماني

ستشمل المصروفات الجارية نفقات التشغيل الخاصة بالصندوق، بما في ذلك الرسوم القانونية ورسوم الطوابع البريدية والأختام وغيرها من الرسوم والعمولات و الوساطة وغيرها التي يتحملها الصندوق نتيجة حيازة وتنفيذ الاستثمارات. كما يتحمل الصندوق مصروفات جارية أخرى مثل أعقاب مراقب الحسابات الخارجي، مصاريف الإعلانات الطباعة، ومصاريف اجتماعات حملة الوحدات العامة والخاصة، عمولة الوساطة ومصاريف البنوك. ليس من الممكن التنبؤ بقيمة المصروفات الجارية حتمياً التي سوف تخصم من الصندوق وإدارة الصندوق لا تتوقع إدارة الصندوق أن يزيد حجم المصروفات الجارية عن ٢,٥ ٪ سنوياً (من دون رسوم الحافظ الأمين الفرعي، ورسوم الحوالات و رسوم الجهات التنظيمية).



فصل ٨- الاكتتاب والاسترداد

٨-١ الاكتتاب في الوحدات

٨-١-١ يمنح الصندوق حملة الوحدات إمكانية الاكتتاب يوميا. يجب تعبئة طلبات الاكتتاب و إعادتها مع كامل قيمة الوحدات المطلوبة إلى وكيل التسجيل و التحويل و ذلك قبل الساعة ١١ ظهرا من أي يوم عمل و أي طلبات يتم اسلامها بعد ذلك سوف ترحل الى يوم العمل التالي.

٨-١-٢ يتم الاكتتاب تبعا لتقديم الطلب لهذا العرض حسب الشروط و الأحكام الواردة في هذه النشرة.

٨-١-٣ طلبات الاكتتاب غير قابلة للإلغاء ما لم توافق إدارة الصندوق على خلاف ذلك أي طلب اكتتاب مستلم بعد الساعة ١١ صباحاً في يوم التقييم يتم ترحيله إلى يوم التقييم التالي ما لم يتم التنازل عن فترة الإشعار أو إلغاء طلب الاكتتاب، وفي كل حالة بموافقة إدارة الصندوق، مبلغ الاكتتاب غير مدفوع بالكامل في يوم تقييم معين يتم ترحيله ليوم التقييم التالي ما لم يتم إلغاؤه بموافقة إدارة الصندوق.

٨-١-٤ سيكون الاكتتاب حسب صافي قيمة الأصول للوحدة، بالإضافة إلى رسوم الاكتتاب وفقاً لشروط هذه النشرة. (على سبيل المثال إذا كان صافي قيمة الأصول ١ ر.ع سوف يكون سعر العرض ١ ر.ع للوحدة) علاوة على رسوم الاكتتاب.

٨-١-٥ يتم إبلاغ سعر الاكتتاب للمستثمرين عن طريق كشف الحساب الذي يظهر الوحدات المخصصة والسعر وصافي مبلغ رسوم الاكتتاب المستلم وتاريخ التخصيص. يقوم وكيل التسجيل و التحويل بإصدار إشعار التخصيص لحملة الوحدات الجدد في غضون ٥ أيام من يوم التقييم المعني.

٨-١-٦ الاكتتاب في الصندوق يكون بمضاعفات ٥٠ ريال عماني.

٨-٢ إجراءات الاكتتاب

- يجب أن تصل طلبات الاكتتاب كلها إلى وكيل التسجيل و التحويل قبل الساعة ١١ صباحاً (اليوم T) ويجوز تقديم هذه الطلبات خطياً أو إرسالها عبر الفاكس (إذا سبق للصندوق أن تسلم ضمان مكتمل فيما يتصل (بتعليمات الفاكس) أو عبر وسيط إلكتروني مضمون على أن تحتوي جميع بيانات الطلب مع كامل المبالغ للاستفادة من صافي قيمة الأصول ليوم العمل التالي، و أي طلبات يتم استلامها بعد الساعة ١١ صباحاً تعتبر بأنها استلمت في يوم العمل التالي. ما لم يكون قد تم التنازل عن فترة الإشعار أو أن طلب الاكتتاب قد تم إلغاؤه، وفي كلا الحالتين بموافقة إدارة الصندوق. سيتم تحويل مبلغ أي طلب اكتتاب لم يتم استيفاؤه بالكامل في أي يوم عمل رسمي محدد إلى يوم العمل الرسمي التالي ما لم يكون قد تم إلغاء الطلب بموافقة إدارة الصندوق.
- سيقوم الصندوق بتخصيص الوحدات (في اليوم T + ٢ بناء على صافي قيمة الأصول المذكور أعلاه المحتسبة و ذلك بعد احتساب الرسوم المطبقة على البيع.
- سيقوم وكيل التسجيل والتحويل بإضافة الوحدات المطلوبة في طلب الاكتتاب الى حساب حامل الوحدة (T + ١) وبالتالي سيرتفع رأس مال الصندوق بالقيمة نفسها.
- يتم إصدار كسور الوحدات حتى ثلاثة أرقام عشرية لضمان تخصيص كامل مبلغ الاكتتاب للمستثمر.

٨-٣ المستندات المطلوبة

من البطاقة الشخصية العمانيون (الذكور) ١٨ سنة وما فوق.	صورة من البطاقة الشخصية
العمانيات ١٨ سنة وما فوق	صورة من جواز السفر أو البطاقة الشخصية .
غير العمانيين	نسخة من جواز السفر
الأطفال القصر الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما	صورة من شهادة الميلاد وصورة من البطاقة الشخصية أو جواز سفر ولي الأمر
الشركات والمؤسسات	صورة من شهادة السجل التجاري أو ما يعادلها
الهيئات صناديق التقاعد والمؤسسات العامة	صورة من المرسوم أو القرار التأسيسي
إثبات الحساب البنكي	يقوم المستثمر بتحديد رقم الحساب البنكي مع دليل الحساب المصرفي لاستلام توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى في الطلب.



٤-٨ رفض الاككتاب

يتم رفض طلبات الاككتاب من قبل وكيل التسجيل و التحويل في أي من الحالات الآتية:

- إذا لم يتم دفع قيمة الوحدات المكتتب بها وفقاً للشروط المذكورة في نشرة الإصدار.
- إذا سددت قيمة الوحدات بموجب شيك وتبين أن الشيك بدون رصيد أو تم رفضه من قبل البنك لأي سبب من الأسباب.
- إذا تضمن الطلب أكثر من اسم واحد.
- إذا لم يستوف الطلب المتطلبات جميعها أو لم يتم إرفاق المستندات المطلوبة مع طلب الاككتاب و/أو
- إذا لم يتم استيفاء أي من المتطلبات المذكورة في نشرة الإصدار.

٥-٨ طريقة استرداد الوحدات

يتيح الصندوق حملة الوحدات فرصة الاسترداد يوميا. يتم استرداد الوحدات مقابل النقد في كل يوم تقييم. و يجب توجيه طلبات الاسترداد إلى الصندوق كتابيا أو عبر الفاكس (إذا كان لدى الصندوق تفويضا و تنازل من حامل الوحدات باستلام تعليمات عبر الفاكس) أو عبر وسيط إلكتروني مضمون في أي يوم عمل بطول الساعة ١١ صباحا من يوم التقييم المعني. وأي طلبات مستلمة بعد الساعة ١١ صباحاً سوف تعتبر قد استلمت في يوم العمل التالي. ولكي يتسنى للصندوق تنفيذ طلب الاسترداد، يجب أن يتضمن الطلب بيانات التسجيل الكاملة وعدد الوحدات المطلوب استردادها وبيانات الحساب المصرفي لدفع قيمة الوحدات المستردة.

إذا حدد وكيل التسجيل و التحويل أن متطلبات استرداد الوحدات لم يتم تليتها، يقوم الصندوق بإبلاغ حامل الوحدات الذي قدم طلب الاسترداد بنهاية يوم العمل التالي من استلام طلب الاسترداد أن المتطلبات لم يتم الإيفاء بها وتحديد الإجراء الذي يتم بموجبه إكمال المستندات المطلوب تقديمها بواسطة حامل الوحدات.

يجب تسليم طلبات الاسترداد إلى وكيل التسجيل والتحويل على النحو المنصوص عليه أعلاه.

لا يجوز للصندوق تعليق حق حامل الوحدات في استرداد قيمة وحداته إلا في الحالات الآتية:

- خلال أي فترة يتم فيها وقف عملية التداول على أوراق مالية تشكل قيمتها نسبة ٥١ ٪ على الأقل من إجمالي أصول الصندوق.
- وفقا لأية حدود أو اشتراطات مسبقة منصوص عليها صراحة في النظام الأساسي للصندوق.
- في حالات استثنائية توافق الهيئة عليها.
- لا يجوز استرداد أكثر من ٥ ٪ من رأس مال الصندوق في أي يوم عمل واحد . إذا تلقى الصندوق طلبات استرداد لأكثر من ٥ ٪ لأي يوم تقييم ، يتم معاملة الطلبات وفق النسبة والتناسب للطلبات المقدمة للاسترداد. طلبات الاسترداد غير المنفذة، ما لم يتم إلغاؤها بواسطة حملة الوحدات بموافقة مدير الاستثمار، يتم ترحيلها ليوم التقييم التالي.
- ويجب على الصندوق الذي يقوم بتعليق إجراءات الاسترداد أن يرسل خلال مدة لا تتجاوز نهاية عمل اليوم التالي لتاريخ التعليق إشعاراً إلى الهيئة و يقوم في نفس الوقت بالإفصاح عن ذلك التعليق.

٦-٨ إجراءات استرداد الوحدات

- جميع طلبات الاسترداد يجب ان تصل لوكيل التسجيل و التحويل كما هو موضح أعلاه في قسم ٨-٥ . سيقوم وكيل التسجيل و التحويل بتنفيذ الاجراءات المتعلقة بطلبات الاسترداد .
- سيتم دفع قيمة الوحدات المستردة إلى حامل الوحدات بعد خصم المصروفات و ذلك في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل من تاريخ حساب صافي قيمة الأصول الذي على أساسه تم تحديد سعر الاسترداد.
- يجوز فقط استرداد الوحدات نقداً ولا يتم الاسترداد عبر تحويل المصالح في الأوراق المالية وأصول الصناديق الأخرى.

٧-٨ سعر الاسترداد

يستند استرداد الوحدات على صافي قيمة الأصول في نفس يوم العمل إذا استلمت الطلبات في الساعة ١١ صباحاً. تعتبر الطلبات التي يتم استلامها بعد الساعة ١١ صباحاً بأنها استلمت في يوم العمل التالي مع الأخذ في الاعتبار صافي قيمة الأصول في يوم العمل التالي وفقاً لما هو موضح أعلاه ناقصاً رسوم الاسترداد المطبقة (إن وجدت).

٨-٨ الإفصاح السنوي

يقوم الصندوق بالإفصاح سنوياً عن الإجراءات الواجب اتباعها فيما يتعلق بالاككتاب واسترداد الوحدات.



فصل ٩ - ملكية الوحدات

٩-١ حقوق حامل الوحدات

لا تتمتع جميع الوحدات بقيمة اسمية، يتمتع جميع حاملي الوحدات بالحقوق التالية الناشئة عن تملكهم للوحدات وهي:

- الحق في التمتع بصوت واحد لكل وحدة من الوحدات التي يمتلكها في الصندوق.
- الحق في قبض أنصبة الأرباح النقدية التي قد يتم توزيعها على حملة الوحدات من وقت لآخر حسبما تقرره إدارة الصندوق.
- الحق في الاشتراك في توزيع أصول الصندوق عند حل وتصفية الصندوق.
- الحق في الاطلاع على الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية وجميع الدفاتر المالية والمحاسبية الأخرى والسجلات ذات الصلة بالصندوق.
- الحق في استلام الدعوات وحضور اجتماعات حملة الوحدات والتصويت فيها.
- الحق في التقدم بطلب بإبطال أي قرار يتم اتخاذه في اجتماعات حملة الوحدات أو إدارة الصندوق أو مدير الاستثمار إذا كان ذلك القرار مخالفاً للقانون في سلطنة عمان أو للأحكام المنصوص عليها في نشرة الإصدار.
- الحق في مقاضاة إدارة الصندوق ومدير الاستثمار ومراقبي الحسابات نيابة عن حملة الوحدات.
- يجوز لحملة الوحدات الذين يمتلكون 5 % على الأقل من إجمالي وحدات الصندوق تقديم طلب إلى إدارة الصندوق بوقف العمل بأي قرار تتخذه إدارة الصندوق أو الجمعية العامة لحملة الوحدات، بحسب الحال، إذا كان القرار لا يخدم مصلحة الصندوق أو المستثمرين. يجب تقديم الطلب إلى نفس الجهة التي أصدرت القرار حتى يتسنى لها اتخاذ القرار المناسب بشأنه ويجوز لتلك الجهة قبول أو رفض هذا الطلب حسبما تراه مناسباً.

٩-٢ حدود المسؤولية

تقتصر مسؤولية حملة الوحدات فيما يتعلق بالالتزامات المترتبة على الصندوق فقط في حدود الالتزامات المترتبة على الوحدات التي يمتلكونها. لا يكون حامل الوحدات ملزماً بدفع أي مبلغ إضافي يزيد عن التزاماته تجاه الوحدات التي يمتلكها أو بأداء الالتزامات المترتبة على الصندوق. بمجرد أن يتم دفع قيمة الوحدات المكتتب بها بالكامل، سوف لن يتحمل حامل الوحدات أية مسؤولية مالية إضافية تجاه أي طرف فيما يتعلق بملكيته للوحدات أو الالتزامات المترتبة على الصندوق.

٩-٣ ملكية أصول الصندوق

يتم الفصل بشكل تام بين أصول الصندوق والأصول الخاصة بمدير الاستثمار.

يملك حملة الوحدات الصندوق بشكل مشترك ، وكل حامل وحدات يمتلك حصة متناسبة في الصندوق، النسبة تعادل نسبة مجموع عدد الوحدات في الإصدار المحتفظ بها بواسطة حامل الوحدات المعني. لا يصبح حامل الوحدات مساهماً في بنك مسقط (ش.م.ع.ع) كونه حامل وحدات في الصندوق. ويملك حملة الوحدات بشكل مشترك الأرباح و(مع مراعاة حدود المسؤولية المحددة) خسائر الصندوق.

٩-٤ الأرباح

يكون لحملة الوحدات الحق في صافي العائدات التي يحققها الصندوق بعد خصم جميع الالتزامات بما في ذلك الرسوم والمصروفات والضريبة.

٩-٥ توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى

يجوز لإدارة الصندوق أن تعلن عن توزيعات أرباح لأي فترة مالية يتم دفعها لحملة الوحدات من الآتي:

- توزيعات الأرباح المستلمة بواسطة الصندوق.
 - الفوائد المستلمة بواسطة الصندوق.
 - الأرباح المحققة والغير محققة من شراء وبيع أوراق مالية.
- يجوز دفع توزيعات الأرباح هذه بغض النظر عن أي عجز متراكم على حساب رأس المال بما في ذلك الناتج عن الصافي المحقق أو الخسائر غير محققة. وبموجب ذلك، يجوز سداد تلك الأرباح عندما يكون لحملة الوحدات يمكنهم لوحدات قيمة صافي أصول أقل من تكلفة امتلاك تلك الوحدات.

لا يقوم مدير الاستثمار بالإعلان عن أية توزيعات أرباح من عائدات أو إصدار الوحدات.



٦-٩ المصروفات

يجوز احتساب مصروفات تشغيل الصندوق وفق شروط هذه النشرة وأحكامها ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية. وقد تتغير المعاملة في أي وقت ومن وقت لآخر وفقاً لتلك المعايير.

٧-٩ حقوق التصويت

لحاملي الوحدات الحق في ممارسة التصويت في أي اجتماع لحملة الوحدات بما يساوي عدد الوحدات التي يحتفظ بها في الصندوق.

٨-٩ اجتماعات حملة الوحدات (الجمعية العامة)

- الجمعية العامة هي السلطة العليا للصندوق وتتألف من المستثمرين جميعهم.
- كل مستثمر أو من ينوب عنه كتابة أن يحضر الجمعية العامة و يكون له صوت واحد مقابل كل وحدة استثمارية يمتلكها.
- يجب أن يتم عقد اجتماعات الجمعية العامة العادية وفقاً لأحكام النظام الأساسي.
- إذا تخلفت إدارة الصندوق عن دعوة الجمعية العامة للانعقاد وجب على مدير الاستثمار دعوتها. و لا تكون الدعوة صحيحة ما لم تشمل جدول الأعمال و يجب نشر إعلان دعوة الجمعية العامة للانعقاد بعد اعتماده من الهيئة في صيفتين يوميتين على الأقل ليومين متتاليين كما يجب أن ترسل في الوقت نفسه إلى كل مستثمر بالبريد العادي أو تسلم إليه أو إلى ممثله باليد مقابل توقيعه وذلك قبل الموعد المحدد للاجتماع بأسبوعين على الأقل و يجب أن يرفق مع الدعوة نموذج التفويض و جدول أعمال الاجتماع والمذكرات و الوثائق المعروضة على الجمعية.
- تضع إدارة الصندوق جدول أعمال الجمعية العامة كما يضعه مدير الاستثمار إذا كانت الجمعية مدعوة من قبله. و يجب أن يتضمن جدول الأعمال أي اقتراح يقدمه مستثمر أو أكثر يمتلكون 5% على الأقل من رأس المال قبل أسبوعين على الأقل من تاريخ إرسال الدعوة لحملة الوحدات لحضور الاجتماع.
- لا يجوز للجمعية العامة أن تنظر في غير الأمور المدرجة في جدول أعمال الجمعية.
- للمستثمرين أو من ينوب عنهم الذين يمتلكون جميع وحدات الصندوق أن يعقدوا جمعية عامة دون مراعاة الأحكام المقررة لدعوتها و لهذه الجمعية أن تصدر أية قرارات تدخل في صلاحيتها.
- يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحاً إذا حضر الاجتماع شخصياً أو بتفويض مستثمرون يمتلكون 50% على الأقل من الوحدات الاستثمارية في الصندوق.
- إذا لم يكتمل النصاب المطلوب للجمعية العامة تتم الدعوة إلى جمعية ثانية خلال مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ انعقاد الجمعية الأولى وذلك بنشر إعلان الدعوة في الصحف اليومية قبل الموعد المحدد للانعقاد بأسبوع واحد على الأقل ويكون انعقاد الجمعية العامة الثانية صحيحاً أياً ما كان نسبة الحضور.
- يتم عقد اجتماع الجمعية العامة العادية للبت في المسائل التالية:
 - أ) انتخاب أعضاء إدارة الصندوق.
 - ب) لأي غرض آخر تراه إدارة الصندوق أو يراه مدير الاستثمار مناسباً.
- تنعقد الجمعية العامة غير العادية وفقاً لما يحدده النظام الأساسي للصندوق كما تنعقد الجمعية العامة غير العادية إذا اقتضت مصلحة الصندوق ذلك أو بناء على ما يوجبه القانون أو لائحته أو عندما يطلب ذلك مستثمر أو أكثر ممن يملكون 10% وأكثر من رأس مال الصندوق. وفي جميع الأحوال يتعين دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد للنظر في المسائل التالية:
 - تعديل النظام الأساسي للصندوق.
 - تغيير الأهداف الاستثمارية الأساسية للصندوق.
 - تعديل مواعيد حساب صافي قيمة الأصول أو صافي القيمة المحققة.
 - تخفيض عدد مرات أو حدود الاسترداد.
 - تغيير الوضع القانوني للصندوق بالاندماج أو الانفصال أو التحويل أو غير ذلك.
 - حل الصندوق وتصفيته.



- يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية لحملة الوحدات قانونياً إذا حضر الاجتماع مستثمرين، أو من يفوضونهم، يمثلون ٦٠٪ على الأقل من وحدات الصندوق.
- إذا لم يكتمل النصاب القانوني المطلوب لعقد الاجتماع العام غير العادي، تتم الدعوة لاجتماع عام غير عادي ثاني خلال شهر واحد من تاريخ الاجتماع العام غير العادي الأول. يجب نشر الدعوة لحضور الاجتماع الثاني في الصحف اليومية قبل أسبوع واحد على الأقل من تاريخ عقد الاجتماع. يكتمل النصاب القانوني لعقد الاجتماع العام غير العادي الثاني بحضور مستثمرين يمتلكون ٥٠٪ على الأقل من وحدات الصندوق.
 - يتم اتخاذ قرارات الجمعية العامة العادية لحملة الوحدات بالأغلبية المطلقة.
 - يتم اتخاذ قرارات الجمعية العامة غير العادية بالأغلبية المطلقة.
 - يرأس اجتماع الجمعية العامة رئيس إدارة الصندوق أو نائبه أو مدير الاستثمار في حالة دعوة الجمعية من قبله وغياب رئيس إدارة الصندوق ونائبه.
 - تعين الجمعية العامة أمين سر يقوم بتحرير محضر اجتماعها ثبت فيه المداولات و القرارات المقترحة و نتيجة التصويت عليها. و يكون لأي من المستثمرين حق الاطلاع على هذا المحضر.
 - للهيئة إيفاد مراقب لحضور اجتماع الجمعية العامة والإشراف على الإجراءات المتعلقة به و التحقق من اتفاق ما يتخذ من قرارات مع القانون ويتم إيداع محضر اجتماع الجمعية العامة بالهيئة موقعاً من أمين السر ومعتمداً من رئيس الاجتماع ومراقب الحسابات والمستشار القانوني وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انعقاد الجمعية العامة.



فصل ١٠ - حساب صافي قيمة الأصول

١٠-١٠ حساب صافي قيمة الأصول

صافي قيمة أصول الصندوق هو صافي قيمة الأصول مقسوماً على عدد وحدات الإصدار.

صافي قيمة الأصول هو قيمة أصول الصندوق (بما في ذلك الدخل المستحق) ناقص التزامات الصندوق (بما في ذلك الرسوم والمصروفات المستحقة ومخصصات الالتزامات غير المحتملة بحسب الحال).

تحدد إدارة الصندوق قيمة أصول والتزامات الصندوق وفقاً لما يأتي:

- تتضمن أصول الصندوق ما يأتي:
 - جميع الأسهم والسندات والأسهم الدائنة وحقوق الاكتتاب وغيرها من الاستثمارات والأوراق المالية المملوكة أو المتعاقد عليها بالنيابة عن الصندوق ويستثنى منها الوحدات وحقوق الوحدات.
 - جميع الأموال النقدية بالصندوق والديون والودائع وتحت الطلب بما في ذلك الفائدة المستحقة عليها.
 - جميع الكمبيالات والسندات عند الطلب و السندات الإذنية والحسابات المدينة.
 - جميع الفوائد المستحقة على أي استثمارات مستحقة لفائدة مملوكة للصندوق أو يحتفظ بها الصندوق.
 - جميع الاستثمارات الأخرى المملوكة للصندوق.
 - جميع الأصول الأخرى المملوكة للصندوق من أي نوع وذات أي طبيعة بما في ذلك المصروفات المدفوعة مقدماً و التي تقوم إدارة الصندوق بتقييمها وتحديثها من وقت لآخر.
 - يجوز رسمة أو إطفاء أي مصروفات أو التزامات على الصندوق خلال الفترة التي قد تقررها إدارة الصندوق (ويجوز لإدارة الصندوق من وقت لآخر أن تقرر تمديد أو تقصير أي فترة من هذه الفترات) ويعتبر المبلغ الذي لم يتم إطفائه في أي وقت على النحو أعلاه أصلاً من أصول الصندوق.
 - يتم تقييم أصول الصندوق على النحو الآتي:
 ١. يرتبط مباشرة السعر المعلن للوحدات في أي أوراق دين مالية مدرجة أو صناديق استثمار (سواء في شكل شركات أو غير ذلك) أو أي أسهم في شركة بالقيمة الأساسية لصافي أصولها ويتم تقييمها بالرجوع إلى سعر الإغلاق المعلن لإدارة الصندوق من قبل مدير استثماراتها في نهاية يوم التقييم المعني بشرط أن يكون التقييم حسب رأي إدارة الصندوق لأغراض الاكتتاب أو استرداد حصة كبيرة من الوحدات في الإصدار بتاريخ التقييم، عندئذ يتم تحديد قيمة هذه الأصول على أساس التملك أو القيمة المحققة على التوالي.
 ٢. يتم تقييم النقدية في الصندوق أو في الإيداعات، والمصاريف المدفوعة مقدماً، وتوزيعات الأرباح النقدية والفوائد المعلنة أو المتراكمة ولم يتم استلامها بعد بكامل المبلغ الاسمي ما لم ترى إدارة الصندوق أنه من غير المرجح دفعها أو استلامها بالكامل، وعليه يتم الوصول إلى القيمة بعد إجراء تخفيض ترى إدارة الصندوق أنه مناسب في هذه الحالة ليعكس القيمة الحقيقية.
 ٣. يتم تقييم الكمبيالات عند الطلب، والسندات الإذنية والحسابات المدينة بالقيمة الاسمية أو المبلغ كاملاً بعد إجراء التخفيض الذي تراه إدارة الصندوق مناسب ليعكس القيمة الراهنة الحقيقية.
 ٤. يتم تقييم الإيداعات بالمبلغ الأصلي زائد الفوائد المتراكمة حتى تاريخ سحب تلك الودائع.
 ٥. يتم تقييم كل من شهادات الإيداع وأذونات الخزينة) على أساس إبلاغ إدارة الصندوق من قبل جهة معتمدة منها ما لأغراض هذه الفقرة والتي يتضمن نشاطها التعامل في الاستثمارات ذات الصلة أو تنفيذ صفقات خاصة بها) وفقاً للتعامل الاعتيادي وبسعر الاستثمارات ذات الصلة في نهاية يوم التقييم المعني.
 ٦. يتم تقييم قيمة أصول الصندوق الأخرى من قبل إدارة الصندوق على أساس التقييم العادل الذي تم الاتفاق بشأنه في وقت سابق مع مدققي الحسابات المستقلين.
- وإذا لم يتم التحقق من قيمة معينة كما هو مذكور أعلاه أو إذا اعتقدت إدارة الصندوق أن هناك وسائل تقييم أخرى تعكس بشكل أفضل القيمة العادلة للاستثمارات ذات الصلة ففي هذه الحالة فإن وسيلة التقييم ذات الصلة بالاستثمار سوف تقرر وفقاً للتقدير المطلق لإدارة الصندوق.



أ) وبالرغم مما ذكر سابقاً ، وفي الوقت الذي يتم فيه تقييم الأصول ، فإن أية استثمارات محققة في الصندوق أو تم التعاقد لتحقيقها ستضاف في أصول الصندوق بصافي المبالغ المستحقة بالنيابة عن الصندوق بدلاً عن تلك الاستثمارات بشرط أن يكون صافي هذه المبالغ المستحقة غير مستحق الدفع لمدة زمنية ما لحين تقييم هذه الأصول، ويجوز لإدارة الصندوق عمل المخصصات التي تراها مناسبة .

ب) وتكون أي تقييمات تتم بموجب نشرة الإصدار ملزمة على الأشخاص جميعهم.

ج) سيتم تحديد التزامات الصندوق لتتضمن كافة الالتزامات (بما في ذلك الأموال التي تحدده إدارة الصندوق و الخاصة بالالتزامات الطارئة) مهما كان نوعها أو طبيعتها باستثناء الالتزامات التي تمثلها الوحدات . وعند تحديد أموال هذه الالتزامات ، يجوز للإداري احتساب أي التزامات بأرقام تقديرية لكل سنة أو فترات معينة مقدماً و تستحق هذه الالتزامات بنسب متساوية لكل فترة . ومتى ما كان منطبقاً سوف تستحق الالتزامات على أساس يومي.

عند حساب صافي قيمة الأصول، يجوز للمدير الإداري أن يعتمد على خدمات التسعير التلقائي حسب ما يقرره كما يجوز له بناء على نصيحة من مدير الاستثمار استخدام معلومات توفرها وكالات خدمات تسعير معينة أو الوسطاء أو صناع السوق أو أي وسطاء آخرين. وفي هذه الظروف، لا تكون إدارة الصندوق، في غياب الإهمال الجسيم أو التقصير المتعمد، مسؤولة عن أي خسارة يتعرض لها الصندوق كنتيجة لاعتماد إدارة الصندوق في حكمها على أي معلومات غير دقيقة مقدمة لها من قبل أي من وكلاء خدمات التسعير أو الوسطاء أو صناع السوق أو أي وسيط آخر.

علاوة على ذلك، يجوز لإدارة الصندوق لحساب صافي قيمة الأصول أن توجه مدير الاستثمار لاستعمال مساعيه المعقولة للتحقق من معلومات التسعير المقدمة سواء كان من قبل مدير الاستثمار نفسه أو أي شخص ذي صلة وعلى المستثمرين العلم بأنه في ظروف معينة قد لا يكون ممكناً أو عملياً التحقق من مثل هذه المعلومات. وفي مثل هذه الظروف، لا تتحمل إدارة الصندوق مسؤولية أي خسارة يتعرض لها الصندوق بسبب أي خطأ في حساب صافي قيمة الأصول ناتج عن عدم دقة هذه المعلومات. وفي جميع الحالات، سيتم تطبيق معايير الممارسات المحاسبية (معايير التقارير المالية الدولية) عند حساب صافي قيمة الأصول.

٢-١٠ تعليق حساب صافي قيمة الأصول

يجوز لإدارة الصندوق تعليق تحديد صافي قيمة الأصول لمدة كاملة أو أي جزء منها في الحالات الآتية:

- حدوث عطل في أي وسيلة من الوسائل التي تستخدم عادة من قبل إدارة الصندوق في التأكد من قيمة الاستثمارات المملوكة للصندوق.
 - أي سبب آخر يكون معه التأكد من قيمة جزء كبير من الاستثمارات المملوكة للصندوق (حسب ما تراه إدارة الصندوق) أمر غير ممكن على نحو معقول.
 - حدوث ظروف معينة تنشأ معها من الناحية العملية وحسب اعتقاد إدارة الصندوق صعوبة في تحقيق أو التخلص من الاستثمارات أو التخلص منها أو تحديد صافي قيمة الأصول بشكل عادل.
 - لا يمكن حسب رأي إدارة الصندوق تنفيذ تحويل أموال الاستثمارات المحققة أو المدفوعات للاستثمارات أو الإصدار، بيع أو استرداد الوحدات دون تأخير مفرط وبأسعار الصرف الاعتيادية.
 - إذا ارتأت إدارة الصندوق (شريطة المصادقة على ذلك الرأي كتابة) أن يحقق مثل هذا التوقف مصالح حملة الوحدات المستثمرين في الصندوق.
- سوف يتوقف الاكتتاب والاسترداد خلال أي فترة ما، والتي خلالها يتوقف تحديد صافي قيمة الأصول. أي طلب للاسترداد أو الاكتتاب يتم استلامه خلال فترة التوقف سوف تتم إحالته لأول يوم تقييم بعد انتهاء التوقف المعني بشرط أن يتم إبلاغ أصحاب الطلبات المعنية جميعهم بالتوقف ومنحهم فرصة سحب الطلبات قبل يوم التقييم.

٣-١٠ النشر والإعلان

يتم إبلاغ سوق مسقط للأوراق المالية وحملة الوحدات بصافي قيمة الأصول للوحدة الواحدة يومياً من خلال النشر في الموقع الإلكتروني لسوق مسقط للأوراق المالية وتكون هذه المعلومات متوفرة أيضاً عند الطلب من مدير الاستثمار.



فصل ١١ - إطار العمل التنظيمي

سوف يخضع الصندوق لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وجميع القوانين الأخرى المعمول بها في سلطنة عمان. الصندوق هو صندوق استثماري ملحق ببنك مسقط بموجب اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

١-١١ النظام الأساسي

يجب أن يتضمن النظام الأساسي للصندوق على أقل تقدير المعلومات التالية:

- الشكل القانوني للصندوق (صندوق مغلق أو مفتوح).
- اسم الصندوق
- رأس مال الصندوق
- عملة الصندوق
- تشكيل إدارة الصندوق
- الأهداف الاستثمارية للصندوق
- كيفية إصدار واسترداد وحدات الصندوق
- أوقات الاسترداد
- حل وتصفية الصندوق
- بداية ونهاية السنة المالية للصندوق.

نسخة من النظام الأساسي للصندوق متوفرة ومتاحة للاطلاع بمكتب مدير الاستثمار.



فصل ١٢ - الحسابات والسياسات المحاسبية

١٢-١ السياسات المحاسبية العامة

- سوف تكون للصندوق ذمة مالية مستقلة عن بنك مسقط ش م ع وإدارة الصندوق.
- سوف يتم فتح حساب مصرفي منفصل ومستقل للصندوق من قبل الحافظ الأمين لأغراض السحب والإيداع نيابة عن الصندوق.
- يجب معاملة الصندوق، فيما يتصل بجميع صفقات البيع والشراء وجميع الصفقات الأخرى، ككيان مستقل ويجب أن يتم الدفع لحسابه في حالات صفقات البيع والخصم من حسابه في حالات صفقات الشراء. ويجب سداد جميع التكاليف ذات الصلة بالصندوق مباشرة من أصول الصندوق.
- يجب أن يتم الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية للصندوق بشكل مستقل عن سجلات بنك مسقط ش م ع ويجب أن يتم التدقيق عليها من قبل مراقبي حسابات معتمدين من قبل الهيئة العامة لسوق المال. ويكون لإدارة الصندوق سلطة عزل أو تغيير مراقبي حسابات الصندوق خلال عمر الصندوق. كما يجب أن يتم إبلاغ الهيئة العامة لسوق المال بتعيين مراقبي الحسابات للصندوق.
- تبدأ السنة المالية للصندوق في اليوم الأول من شهر يناير وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر من كل عام.

١٢-٢ السياسة المحاسبية

يجب أن تخضع حسابات الصندوق إلى معايير التقارير المالية الدولية والمعايير التي يتطلبها القانون في سلطنة عمان.

١٢-٣ إيرادات ومصاريف الصندوق

تتألف إيرادات الصندوق من:

- الأرباح المكتسبة نتيجة التعامل في الأوراق المالية المحتفظ بها بالنيابة عن الصندوق.
- الفوائد المقيدة في حسابات الصندوق.
- أي إيرادات أخرى ترتبط بشكل مباشر بالصندوق وتنشأ من استثمار أصول الصندوق.
- أي توزيعات نقدية من الأسهم التي يمتلكها الصندوق.

تتألف مصاريف الصندوق من:

- تكاليف تأسيس الصندوق.
- أتعاب مدير الاستثمار والمدير الإداري والحافظ الأمين ووكيل التسجيل والتحويل.
- رسوم الهيئة العامة لسوق المال، وسوق مسقط للأوراق المالية وأي رسوم ترخيص أو رسوم تنظيمية أو رسوم ومصاريف مشابهة.
- المصاريف ذات الصلة بالسجلات المحاسبية ورسوم التدقيق.
- عمولة الوساطة المألوفة والرسوم البنكية المدفوعة فيما يتعلق ببيع وشراء الأوراق المالية المحتفظ بها بالنيابة عن الصندوق.
- جميع التزامات الصندوق ذات الصلة بالضرائب سواء المستحقة على أصول أو إيرادات الصندوق.
- أي مصاريف ذات صلة بممارسة الحقوق والواجبات الخاصة بأصول الصندوق.
- تكاليف إعداد، وطباعة، ونشر وتوزيع الإشعارات العامة، والتقارير السنوية والفصلية، والتقييمات، والحسابات وقوائم الأسعار والتقارير الأخرى أو المستندات المطلوبة بموجب القوانين أو اللوائح العمانية المعمول بها وأي وسائل اتصال أخرى مع حملة الوحدات.
- تكاليف طباعة أي شهادات أو تفويضات.
- أي خسائر تم تكبدها نتيجة للتعامل في الأوراق المالية المحتفظ بها بالنيابة عن الصندوق.
- تكاليف حفظ الحسابات.
- تكاليف إعداد وتعبئة المستندات الرسمية الخاصة بالصندوق، بما في ذلك بيانات التسجيل وتعاميم الطرح لدى الهيئات جميعها التي لها سلطة قانونية على الصندوق أو طرح الوحدات.
- تكاليف عقد اجتماعات حملة الوحدات.
- الرسوم القانونية
- رسوم إدارة الصندوق
- أي مصاريف أخرى مباشرة تتعلق بالصندوق.



٧-١٢ التقارير والحسابات

تبدأ السنة المالية للصندوق في اليوم الأول من شهر يناير وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر من كل عام. سيقوم المدير الإداري، خلال ٦٠ يوماً من نهاية كل سنة مالية، بإعداد الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وأي بيانات أخرى تفصيلية عن بنود الإيرادات والمصروفات تكون مدققة ومراجعة من قبل مراقب حسابات مستقل. سيتم تحميل الحسابات المدققة والتقارير المتعلقة بالصندوق إلكترونياً على موقع سوق مسقط للأوراق المالية خلال ٦٠ يوماً من نهاية كل سنة مالية وإرسالها لجميع حملة الوحدات إلكترونياً وبالبريد لحملة الوحدات الذين يطلبون ذلك بالتحديد في خلال ٣٠ يوماً من إستلام ذلك الطلب. سيقوم الإداري، خلال ٣٠ يوماً من نهاية كل ربع سنة مالية بإعداد حسابات ربع سنوية غير مدققة للصندوق ونشرها في صيفيتين يوميتين تكون أحدهما على الأقل باللغة العربية. علاوة على ذلك، سيقوم الإداري بنشر التقارير السنوية وربع السنوية في الصحف. و إرسالها إلى موقع السوق عبر نظام الإرسال الإلكتروني التابع لسوق مسقط للأوراق المالية وذلك خلال المهلة القانونية المحددة.



فصل ١٣ - حل الصندوق وتصفيته

يجب على إدارة الصندوق رفع توصية للجمعية العامة غير العادية لحل أو تصفية الصندوق لأي سبب بما في ذلك ما يأتي:

- انتهاء مدة الصندوق
 - انقضاء الغرض من إنشائه وفقاً لما ينص عليه النظام الأساسي للصندوق و نشرة الإصدار
 - انخفاض صافي قيمة الأصول للصندوق إلى أقل من ٥٠٠,٠٠٠ ريال عماني.
 - توقف الصندوق من ممارسة أعماله دون سبب مشروع.
 - انخفاض صافي قيمة الأصول إلى مستوى تكون فيه المصروفات التي تقع على المستثمرين مرتفعة دون مبرر.
 - بناء على توصية من مدير الاستثمار
 - بناء على طلب الهيئة العامة لسوق المال.
- تصدر الجمعية العامة قرارها لحل وتصفية الصندوق متضمناً تعيين المصفي وتحديد أتعابه وإجراءات التصفية وتنتهي سلطات إدارة الصندوق ومقدمي الخدمات فور تعيين المصفي.
- يتم استخدام عائدات التصفية لأداء الالتزامات المستحقة الدفع للصندوق بعد دفع مصاريف الحل والتصفية. ويتم توزيع المبلغ المتبقي للمستثمرين على أساس النسبة والتناسب وفقاً لنسب تملكهم.
- في حالة حل الصندوق، وبعد البدء في عملية الحل، سوف تتوقف عملية الشراء بالنيابة عن الصندوق ولن يكون هناك إصدار آخر أو استرداد للوحدات. يقوم مدير الاستثمار بتحويل جميع الأصول المحتفظ بها بالنيابة عن الصندوق إلى نقد ويقوم بدفع جميع المصاريف المستحقة والترتيب لإعداد نسخة نهائية من حسابات الصندوق المدققة.
- بمجرد اعتماد الحسابات الختامية من قبل محاسبين مستقلين، يقوم المصفي بتوزيع صافي أصول الصندوق لحملة الوحدات، ويتسلم كل حامل وحدات حصة من صافي الأصول تتناسب مع عدد الوحدات التي يمتلكها والتي تمثل العدد الإجمالي لوحداته في الإصدار كما في تاريخ انتهاء الصندوق.
- يعتمد المبلغ الذي يستلمه حملة الوحدات نتيجة لحل الصندوق يعتمد على الإيرادات المحققة الفعلية التكاليف المترتبة خلال عملية حل الصندوق، ومن غير المتوقع أن يكون هذا المبلغ مساوٍ لصافي قيمة أصول الصندوق في اليوم الذي تبدأ فيه عملية حل الصندوق (حيث يعد ذلك تقديراً لصافي الحصة المحققة من أصول و التزامات الصندوق بناءً على الأسعار و المعلومات المتاحة في ذلك اليوم).



فصل ١٤ - سياسة التصويت بالوكالة

والمبادئ التوجيهية الواردة أدناه ليست شاملة، وبالتالي فهي تعكس المبادئ التي سيحظى عمومًا بدعم مدير الصندوق. ومع ذلك، يجوز لمدير الصندوق ممارسة سلطته التقديرية والتصرف وفقاً لذلك في بعض الحالات عندما يقرر أنه بناءً على الحقائق، فإن ذلك يخدم مصلحة الصندوق كمساهم.

قرار الاستثمار هو عمومًا تأييد لإدارة المصدر واستراتيجيته للشركة. وفيما يتعلق بالمسائل الروتينية، التي لا تؤثر مادياً على مصلحة أصحاب الوحدات، يجوز لمدير الصندوق أن يمتنع عن التصويت. وعندما يعتقد أن من مصلحة أصحاب الوحدات التصويت لصالح / ضد قرار ما، يجوز لمدير الصندوق أن يفعل ذلك:

- البيانات المالية ومراجعي الحسابات الخارجيين.
- الموافقة على الحسابات.
- تعيين مراجعي حسابات قانونيين والتعويضات المرتبطة بها.
- مجلس الإدارة.
- انتخاب مدير.
- التغييرات في هيكل المجلس أو حجمها.
- عدم أهلية عضو مجلس الإدارة.
- سياسة المكافآت.
- تقييم خطط التعويضات للمديرين وموظفي الإدارة الرئيسية.
- إدارة رأس المال.
- توزيعات الأرباح المقترحة.
- إصدار رأس المال.
- تخفيض رأس المال.
- عمليات الاندماج والاستحواذ.
- مقترحات لإعادة تنظيم/إعادة هيكلة الشركة.
- عمليات الاندماج والاستحواذ المتعلقة بالشركة.
- حقوق المساهمين
- تعديلات على مواد تكوين الجمعيات.
- أي جدول أعمال يؤثر على الاستدامة، وآفاق النمو والربحية للشركة.
- قرار توفير أي فوائد لا مبرر لها للمروجين / الشركات التابعة لها / الشركات التابعة لها / الشركات المجموعة.

تضارب المصالح

صندوق أوريكس هو كيان منفصل عن أنشطة بنك مسقط الراعي له. تتخذ جميع القرارات المتعلقة بالتصويت في أسهم بنك مسقط من قبل رئيس المجموعة.



مقدمو الخدمات

مدير الاستثمار

دائرة إدارة الأصول

بنك مسقط ش م ع ع, هاتف: + ٩٦٨ ٢٤٧٦٨٦٠٣

صندوق بريد رقم ١٣٤ , الرمز البريدي ١١٢

روي, سلطنة عمان

E-mail: assetmanagement@bankmuscat.com

المدير الإداري

بنك مسقط ش م ع ع, هاتف: + ٩٦٨ ٢٤٧٦٨٦٠٣

صندوق بريد رقم ١٣٤ , الرمز البريدي ١١٢

روي, سلطنة عمان

E-mail: assetmanagement@bankmuscat.com

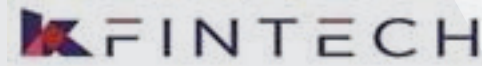
الحافظ الأمين

بنك مسقط ش م ع ع

صندوق بريد رقم ١٣٤ , الرمز البريدي ١١٢

روي, سلطنة عمان

وكيل التسجيل والتحويل



شركة كارفيكمبيوترشاير المحدودة

شارع كارفي, بلازا رقم ١٠

بنجارا هيل, هيدرأباد ٠٣٤ ٥٠٠ الهند

بنك مسقط - قسم إدارة الأصول

ص.ب ١٣٤ , الرمز البريدي : ١١٢ , روي, سلطنة عُمان, هاتف : ٧٩٨٣ / + ٩٦٨ ٢٤٧٦٨٦٢٠

البريد الإلكتروني : assetnabagenebt@bankmuscat.com

Website: www.bankmuscat.com/assetmanagement